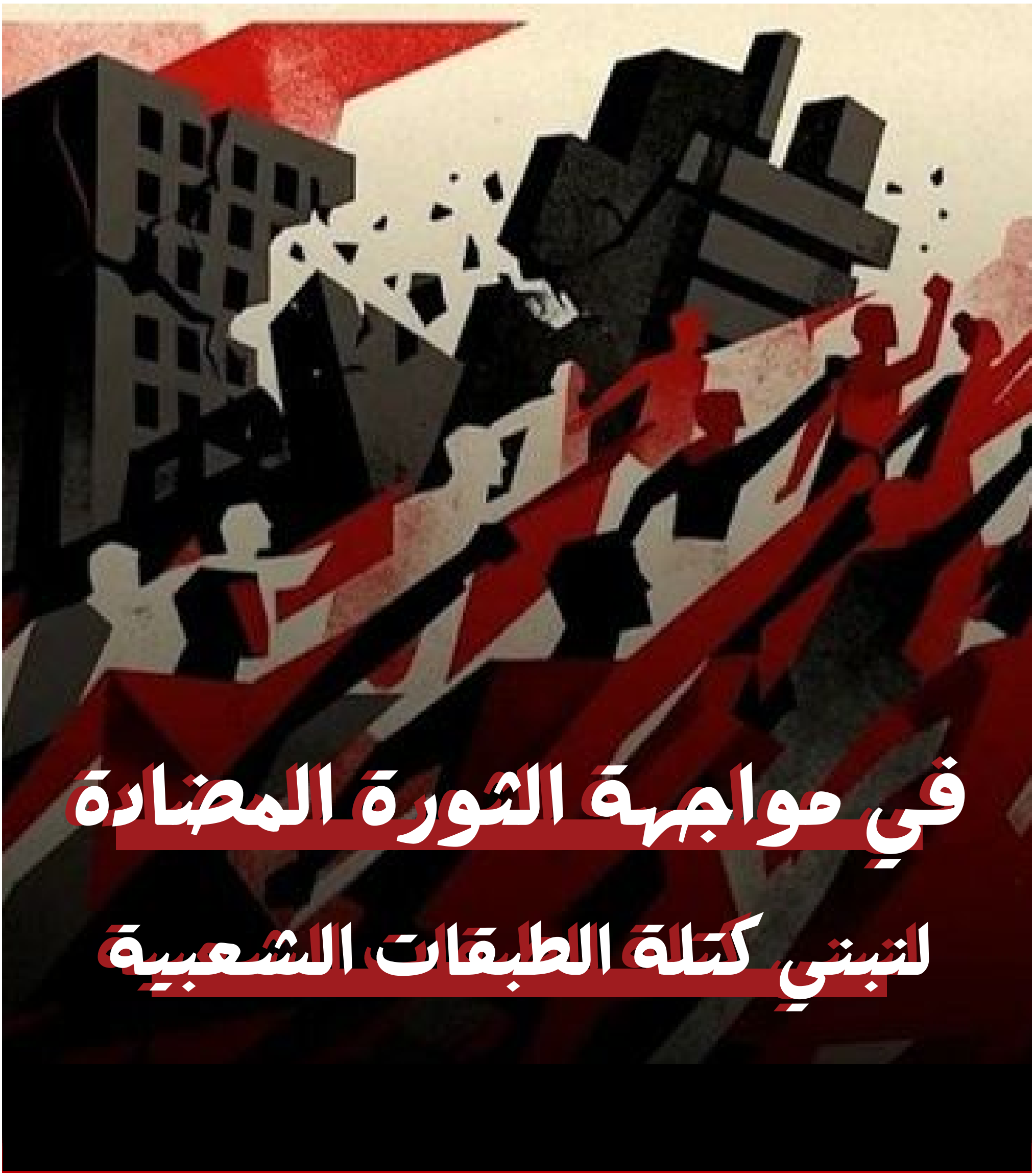
# الخط الأمامي

لسان حال حزب اليسار الثوري في سوريا

تشرين الثاني/ نوفمبر 2026 — العدد 93

# في مواجهة الثورة المضادة

# لتبني كتلة الطبقات الشعبية


السعر 2000 ليرة سورية أو مساهمة لبناء الحزب وحتى مجاناً

# في مواجهة سلطة الثورة المضادة لنبني كتلة الطبقات الشعبية

## افتتاحية العدد 93
## هيئة التحرير

يعيش النظام الرأسمالي العالمي أزمة عميقة تتجلى في اتساع التفاوت الاجتماعي، وتراجع المكتسبات العمالية والشعبية، وعجز المؤسسات الليبرالية عن احتواء التناقضات التي ينتجها النظام نفسه، وجنوحه المجنون نحو مزيد من الحروب والنهب والإفقار، لصالح أقلية تزداد غنىً. وفي ظل تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية والجيوسياسية للرأسمالية، يفسح المجال واسعاً لصعود اليمين الشعبوي والفاشي الذي يعتاش على اليأس و الغضب والخوف، وتحويل النقمة على الاستغلال والتهميش إلى عداء للمهاجرين والأقليات والفئات المهمشة، بدلاً من توجيهها نحو النظام الرأسمالي الذي يعيد إنتاج علاقات السلطة والثروة المسؤولة عن الأزمات.

لكن الغضب الشعبي لا يسير في اتجاه واحد. ففي بلدان عديدة، يعود الشباب والفئات الشعبية إلى الشارع احتجاجاً على البطالة والعمل الهش وتدهور الخدمات ومستويات المعيشة والحرمان من الحريات وانسداد الأفق. غير أن اتساع الاحتجاج لا يعني تلقائياً امتلاكه مشروعا للتغيير؛ فالاحتجاجات الشعبية قد تتبدد ، في حال افتقدت إلى التنظيم الواعي والحازم، وإلى يسار جذري منظم وقوي، أو بديل مستقل يرتبط بالنضالات الفعلية للطبقات الكادحة.

هنا يكمن التحدي الكبير للمرحلة: إما أن تتحول الاحتجاجات إلى قوة منظمة تفرض تغييراً اجتماعياً وسياسياً، أو أن تخبو كجولة نضالية بانتظار جولات أخرى. وهذه ليست محض مسألة نظرية. في حالة سوريا، لم يكن انهيار نظام الطغمة لآل الأسد، كما تدعي السلطة الحالية، انتصاراً للثورة، بل كان عملية سقوط أحد أطراف الثورة المضادة هو نظام الأسد ليتم تسليم السلطة لطرف آخر من الثورة المضادة هو هيئة تحرير الشام (هتش) عبر صفقة إمبريالية. هذا يعني أن أسباب ومطالب ودوافع ثورة ٢٠١١ ضد نظام الأسد ماتزال قائمة بل زادت إلحاحاً.

■ سوريا: سقط الطاغية، عاش الطاغية

لم يكن هدف الثورة السورية العظيمة في عام ٢٠١١ استبدال حاكم بآخر أو مجرد تغيير الوجوه داخل مؤسسات السلطة. لقد انتفض السوريون ضد منظومة كاملة من الاستبداد والفساد والاستغلال والإقصاء، ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وحقهم في تقرير مصيرهم. لكن السلطة الترميدورية الحاكمة اليوم تعمل على بناء نظام رجعي ومستبد تحت غطاء انتقال سياسي تديره من أعلى، وتحتكر من خلاله القرار وتحدد بنفسها النظام السياسي والاقتصادي الملائم لمصالحها حصراً.

لذلك، فإن تغيير رأس السلطة أو تشكيل مؤسسات جديدة مع استمرار نفس علاقات الامتياز والهيمنة، وإعادة إنتاج التهميش والاستغلال والاستبداد، وإعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية. إذا، لا شيء تغير سوى وجوه النخب الحاكمة السقيمة . فالقضية ليست من يحكم بعد الطاغية الأسد، بل لمصلحة من تُدار البلاد اليوم، ومن يملك الثروة والسلطة . فقد شهدنا في سوريا مأساة استبدال نخبة فاسدة ومستبدة تنهب الشعب بلا ذقون بنخبة فاسدة ومستبدة تنهب الشعب بذقون.

■ النخب الليبرالية- اليسارية ومغازلة السلطة

لا تستفيد السلطة الترميدورية من جمهورها الفاشي وحده فحسب. بل أيضاً من بعض النخب الليبرالية-اليسارية السياسية والاقتصادية والثقافية التي توفر الغطاء الإيديولوجي لسياسات السلطة الرجعية، بذرائع تختزل التغيير في بناء مؤسسات الدولة البرجوازية والاعتراف الخارجي وجذب الاستثمارات، وتتعامل مع الاستقرار والتوافق مع السلطة باعتبارهما أولوية تتقدم على المشاركة الشعبية والمحاسبة والحقوق الاجتماعية.

والأسوأ أن بعض نخب اليسار الإصلاحي تساهم بدورها في هذا المسار، حين تتبنى خطاب الواقعية السياسية، أو تبرر التنازلات باسم حماية المرحلة، أو إعطاء فرصة للسلطة، عوضاً عن بناء قوة شعبية مستقلة. ليصبح تجنب الصدام مع السلطة عندها أهم من الدفاع عن حقوق الناس، ويتحول "نقدها" للسلطة إلى مجرد تحفظات شكلية، ما يُفقد هكذا يسار دوره ويجعله ملحقاً هامشياً للسلطة رغم ادعائه عكس ذلك.

تقدم سلطة الترميدور الاستثمار بديلاً عن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، وتستخدم ذريعة ضرورة وحدة البلاد لإسكات المطالب المحلية واضطهاد المكونات الدينية والقومية، ليصبح لدى السلطة الحاكمة تعريف "الاستقرار " إنما يعني منع وغياب الاعتراض والمعارضة على سياساتها. بحيث ترى سلطة هتش أن المطلوب من السوريين/ات فقط هو الخضوع والطاعة لها.

إن مقاومة سلطة الترميدور الرجعي الحاكم تقتضي اتخاذ موقف واضح وحازم يرفض التسويات معها، لا ينزلق إلى عملية تفاوض بين النخب على فتات من المكاسب على حساب المصالح العامة للطبقات الشعبية.

■ السيادة الشعبية والوطنية: حال الجنوب السوري

تتجلى أزمة السيادة بوضوح في الجنوب السوري، وغيره من المناطق، حيث تتواصل الاعتداءات والتوغلات الإسرائيلية والتدخلات والاحتلالات الخارجية الأخرى، فيما يطالب السكان بالأمن والحماية، والعيش الحر الكريم، وإدارة شؤونهم بأنفسهم وحقهم في تقرير مستقبل مناطقهم. إن مواجهة الاحتلال والتدخلات الخارجية واجب لا ينفصل عن رفض استخدام خطاب السيادة ووحدة البلاد، الذي تمارسه السلطة وجمهورها، لتبرير الإقصاء ومصادرة حقوق وحريات السكان.

والحال، لا يمكن بناء "وحدة وطنية" بالقوة أو مطالبة المجتمعات التي عانت التهميش والمجازر بالثقة العمياء بسلطة جديدة مسؤولة عن قتلهم وإفقارهم. كما لا يجوز الخلط بين حقها في إدارة شؤونها بنفسها وبين مشاريع التبعية الخارجية. فاللامركزية الديمقراطية، القائمة على المساواة في المواطنة والتوزيع العادل للموارد والتمثيل الديمقراطي المباشر والمساءلة، تشكل أساساً لوحدة ديمقراطية حقيقية، بما يشمل الحل العادل والشامل للقضية الكردية.

فالسيادة ليست علماً يُرفع أو اعترافاً دولياً يُنتزع، بل حق المجتمع في تقرير مصيره والتحكم بموارده ومحاسبة سلطته. فلا استقلال حقيقي عن الهيمنة الخارجية من دون التحرر من الاستبداد والاستغلال الداخليين.

■ استعادة المبادرة: مهام اليسار الثوري

لا يكفي أن ينتقد اليسار السلطة الترميدورية أو يعلن تضامنه مع مطالب الشعب؛ المطلوب هو بناء قوة سياسية وشعبية مستقلة تواجه السلطة الترميدورية وسياساتها وجمهورها الفاشي، كما تتصدى أيضاً لكل القوى الرجعية الداعمة لها أو تتكيف معها. وهذا يقتضي برنامجاً نضالياً يرتكز على:

• الحريات الديمقراطية والنقابية: ضمان حرية التنظيم الحزبي والنقابي والتظاهر والإضراب، وحرية التعبير والاعلام، ورفض الوصاية الأمنية والدينية.

• العدالة الاجتماعية: فرض أجور تتناسب مع تكاليف المعيشة، وربط الأجور بالأسعار، ومواجهة الخصخصة وبيع ممتلكات وثروات المجتمع، وإخضاع إعادة الإعمار للرقابة الشعبية والعمالية.

• المساواة والحقوق النسوية: ضمان المساواة الكاملة للنساء ومناهضة العنف والتمييز وتعزيز مشاركتهن في مواقع القرار.

• السيادة واللامركزية الديمقراطية: مواجهة الاحتلال والتدخلات الأجنبية، ودعم مقاومة شعبية مستقلة، وضمان إدارة المجتمعات المحلية لشؤونها والحل العادل للقضية الكردية.

• التنظيم الذاتي القاعدي: بناء لجان في الأحياء والمصانع والمشافي والجامعات، لتكون أدوات للتنظيم والرقابة الشعبية وقاعدة لبناء سلطة بديلة للعمال والكادحين.

إن اليسار الذي لا ينحاز بوضوح إلى نضالات الناس، ولا يواجه السلطة الترميدورية العميلة التي تضطهد وتنهب وتفرط بالسيادة وتمتص آخر رمق مما تبقى لدى الطبقات الشعبية ، ولا يقطع مع النخب والتيارات التي تبرر التراجع والتخاذل أو الخنوع لها، لن يكون قادراً على بناء أي بديل للنظام القائم. فالسيرورة الثورية لا تستكمل بالانتظار، ولا تُحمى بالصمت، ولا تُختزل في تسويات النخب. مستقبلها مرهون بقدرة العمال والشباب والنساء وسائر الشرائح الشعبية على التنظيم وانتزاع حقهم في تقرير مصيرهم.

عاشت نضالات الطبقة العاملة والفئات الشعبية!

المجد للشهداء، والنصر لثورة الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية!

# Li hember desthilatdariya dijşoreşê: em bloka çînên gelêrî ava bikin

## Edîtoryala hejmara 93an Desteya Edîtoran

Sîstema kapîtalîst a cîhanî di nav krîzeke kûr re derbas dibe. Ev krîz xwe di firehbûna newekheviya civakî, paşvekişîna destkeftiyên karker û gel, bêçaretiya saziyên lîberal di kontrolkirina wan nakokiyên ku sîstem bi xwe hildiberîne, û di meyla wê ya dînane ber bi bêtir şer, talan û feqîrkirinê ve – di berjewendiya hindikahiyeke ku her ku diçe dewlemendtir dibe – de nîşan dide. Bi kûrbûna krîza siyasî, aborî û jeopolîtîk a kapîtalîzmê re, rê bi firehî ji bo bilindbûna rastgiriya popûlîst û faşîst vedibe; ev rastgirî bi bêhêvîtî, hêrs û tirsê xwe xwedî dike, û nerazîbûna li dijî îstîsmar û marjînalkirinê vediguherîne dijminatiya li hember koçber, kêmnetewe û komên marjînalkirî, li şûna ku wê ber bi sîstema kapîtalîst ve bibe ku têkiliyên desthilat û samanê yên berpirsiyarê krîzan ji nû ve hildiberîne.

Lê hêrsa gelêrî ne tenê ber bi aliyekî ve diçe. Li gelek welatan, ciwan û çînên gelêrî vedigerin kolanan da ku li dijî bêkarî, karê bêewle, xirabûna xizmetguzarî û asta jiyanê, bêparkirina ji azadiyan û girtîbûna asoyê nerazîbûna xwe nîşan bidin. Lê belê, firehbûna protestoyan bi serê xwe nayê wê wateyê ku projeyeke guhertinê di destê wan de heye; protestoyên gelêrî dikarin belav bibin eger ji rêxistinbûneke hişyar û biryardar, ji çepeke radîkal a rêxistinkirî û xurt, an ji alternatîfeke serbixwe ya ku bi têkoşînên rastîn ên çînên kedkar ve girêdayî be bêpar bimînin.

Dijwariya mezin a vê qonaxê li vir e: an protesto dê bibin hêzeke rêxistinkirî ku guhertineke civakî û siyasî ferz dike, an jî dê wekî gereke têkoşînê vemirin û li benda gerên din bimînin. Ev ne tenê pirsgirêkeke teorîk e. Di rewşa Sûriyeyê de, hilweşîna rejîma xunteya malbata Esed – wekî ku desthilatdariya niha îdîa dike – ne serkeftina şoreşê bû; belkî ketina yek ji aliyên dijşoreşê, ango rejîma Esed, bû, û radestkirina desthilatê ji aliyekî din ê dijşoreşê re, ango Heyet Tehrîr El-Şam (HTŞ), bi rêya peymaneke emperyalîst. Ev tê wê wateyê ku sedem, daxwaz û motîvasyonên şoreşa 2011ê ya li dijî rejîma Esed hîn jî hene, û hîn bêtir bilez bûne.

■ Sûriye: zordar ket, bijî zordar

Armanca şoreşa mezin a Sûriyeyê ya sala 2011ê qet ne guhertina desthilatdarekî bi yekî din, an tenê guhertina rûyan di nav saziyên desthilatê de bû. Sûriyeyî li dijî sîstemeke tevahî ya zordarî, gendelî, îstîsmar û dûrxistinê serî hildan; ji bo azadî, rûmet, edaleta civakî û mafê xwe yê diyarkirina çarenûsa xwe. Lê desthilatdariya termîdorî ya ku îro hukim dike, di bin perdeya veguhestineke siyasî ya ku ji jor ve birêve dibe de, sîstemeke kevneperest û zordar ava dike; bi rêya vê veguhestinê biryarê di destê xwe de dicivîne û bi xwe sîstema siyasî û aborî ya ku tenê li gorî berjewendiyên wê ye diyar dike.

Ji ber vê yekê, guhertina serê desthilatê an avakirina saziyên nû, dema ku heman têkiliyên îmtiyaz û serdestiyê berdewam dikin, tê wateya ji nû ve hilberandina marjînalkirin, îstîsmar û zordariyê, û ji nû ve hilberandina heman têkiliyên civakî. Wê demê, ji bilî rûyên elîtên desthilatdar ên nexweş tiştek neguheriye. Pirs ne ew e ku piştî zordar Esed kî hukim dike, belkî ew e ku welat îro di berjewendiya kê de tê birêvebirin, û kî xwediyê saman û desthilatê ye. Me li Sûriyeyê trajediya cihguhertina elîteke gendel û zordar a ku bê rih gel talan dikir, bi elîteke gendel û zordar a ku bi rih gel talan dike, dît.

■ Elîtên lîberal-çep û xwe nêzîkkirina desthilatê

Desthilatdariya termîdorî ne tenê ji bingeha xwe ya faşîst sûd werdigire. Ew herwiha ji hin elîtên lîberal-çep ên siyasî, aborî û çandî sûd werdigire, ku sîwaneke îdeolojîk ji polîtîkayên desthilatdariya kevneperest re peyda dikin; bi hincetên ku guhertinê bi avakirina saziyên dewleta burjuwa, naskirina derveyî û kişandina veberhênanan ve sînordar dikin, û aramî û lihevkirina bi desthilatê re wekî pêşîniyeke ku ji beşdariya gelêrî, lêpirsînê û mafên civakî girîngtir e dibînin.

Ya xirabtir ew e ku hin elîtên çepa reformîst jî bi xwe beşdarî vê rêçê dibin, dema ku gotara realîzma siyasî dipejirînin, an tawîzan bi navê parastina qonaxê an "dayîna derfetê ji desthilatê re" rewa dikin, li şûna avakirina hêzeke gelêrî ya serbixwe. Bi vî awayî, xwedûrxistina ji pevçûna bi desthilatê re ji bo wan ji parastina mafên mirovan girîngtir dibe, û "rexneya" wan li desthilatê dibe tenê çend îtirazên şeklî. Çepeke wiha rola xwe winda dike û dibe pêvekeke marjînal a desthilatê, her çend berevajiyê vê jî îdîa bike.

Desthilatdariya termîdorî veberhênanê wekî cîgira edaleta civakî û belavkirina dadperwer a samanê pêşkêş dike, û hinceta pêwîstiya yekîtiya welêt bikar tîne da ku daxwazên herêmî bêdeng bike û pêkhateyên olî û neteweyî biçewisîne. Bi vî awayî, ji bo desthilatdariya serdest "aramî" tê wateya qedexekirin û tunebûna her îtiraz û opozîsyonê li dijî polîtîkayên wê: desthilatdariya HTŞê dibîne ku tiştê ji jin û mêrên Sûriyeyî tê xwestin tenê serîtewandin û guhdarî ye.

Berxwedana li dijî desthilatdariya termîdorî ya kevneperest a serdest helwesteke zelal û biryardar dixwaze, ku her lihevkirineke bi wê re red dike û nakeve nav bazara di navbera elîtan de li ser hûrikên destkeftiyan, li ser hesabê berjewendiyên giştî yên çînên gelêrî.

■ Serweriya gelêrî û neteweyî: rewşa başûrê Sûriyeyê

Krîza serweriyê bi zelalî li başûrê Sûriyeyê û li herêmên din xwe nîşan dide, ku lê êrîş û ketinên leşkerî yên Îsraîlê, ligel destwerdan û dagirkirinên din ên derveyî, berdewam dikin; di heman demê de niştecîh daxwaza ewlehî û parastinê, jiyaneke azad û bi rûmet, birêvebirina karûbarên xwe bi xwe û mafê diyarkirina pêşeroja herêmên xwe dikin. Rûbirûbûna dagirkerî û destwerdanên derveyî erkek e ku ji redkirina bikaranîna gotara serwerî û yekîtiya welêt – ya ku desthilat û bingeha wê dimeşînin – ji bo rewakirina dûrxistinê û desteserkirina maf û azadiyên niştecîhan nayê veqetandin.

Bi rastî, "yekîtiya neteweyî" bi zorê nayê avakirin, û nabe ku ji civakên ku marjînalkirin û komkujî kişandine were xwestin ku bi awayekî kor baweriyê bi desthilatdariyeke nû ya ku berpirsiyarê kuştin û feqîrkirina wan e bînin. Herwiha nabe ku mafê wan ê birêvebirina karûbarên xwe bi xwe bi projeyên girêdayîbûna derveyî re were tevlihevkirin. Nenavendîbûna demokratîk – ku li ser wekheviya hemwelatîbûnê, belavkirina dadperwer a çavkaniyan, nûnertiya demokratîk a rasterast û lêpirsînê ava dibe – bingeha yekîtiyeke demokratîk a rastîn e, di nav de çareseriya dadperwer û berfireh a pirsgirêka kurd.

Serwerî ne ala ye ku were bilindkirin, ne jî naskirineke navneteweyî ye ku were bidestxistin; ew mafê civakê ye ku çarenûsa xwe diyar bike, çavkaniyên xwe kontrol bike û desthilatdariya xwe bide lêpirsînê. Bêyî rizgariya ji zordarî û îstîsmara navxweyî, serxwebûneke rastîn ji serdestiya derveyî nabe.

■ Vegerandina însiyatîfê: erkên çepa şoreşger

Têrê nake ku çep tenê desthilatdariya termîdorî rexne bike an piştgiriya xwe ji daxwazên gel re ragihîne; ya pêwîst avakirina hêzeke siyasî û gelêrî ya serbixwe ye ku li dijî desthilatdariya termîdorî, polîtîkayên wê û bingeha wê ya faşîst derkeve, û herwiha li hember hemû hêzên kevneperest ên ku piştgiriya wê dikin an xwe lê diguncînin raweste. Ev yek bernameyeke têkoşînê dixwaze ku li ser van xalan ava bibe:

- Azadiyên demokratîk û sendîkayî: misogerkirina azadiya rêxistinbûna partî û sendîkayî, xwepêşandan û grevê, azadiya ramanê û ragihandinê, û redkirina serperiştiya ewlehî û olî.
- Edaleta civakî: ferzkirina mûçeyên li gorî lêçûnên jiyanê, girêdana mûçeyan bi bihayan ve, rûbirûbûna taybetkirinê û firotina mal û samanê civakê, û xistina jinûveavakirinê bin çavdêriya gel û karkeran.
- Wekhevî û mafên femînîst: misogerkirina wekheviya tam a jinan, têkoşîna li dijî tundî û cudakariyê, û xurtkirina beşdariya wan di cihên biryarê de.
- Serwerî û nenavendîbûna demokratîk: rûbirûbûna dagirkerî û destwerdanên biyanî, piştgirîkirina berxwedaneke gelêrî ya serbixwe, misogerkirina ku civakên herêmî karûbarên xwe bi xwe birêve bibin, û çareseriya dadperwer a pirsgirêka kurd.
- Xwerêxistinkirina ji bingeh ve: avakirina komîteyan li tax, kargeh, nexweşxane û zanîngehan, da ku bibin amûrên rêxistinkirin û çavdêriya gelêrî û bingehek ji bo avakirina desthilatdariyeke alternatîf a karker û kedkaran.

Çepeke ku bi zelalî li kêleka têkoşînên gel cih nagire, li dijî desthilatdariya termîdorî ya noker – ya ku zilmê dike, talan dike, serweriyê dide û nefesa dawî ya ku ji çînên gelêrî re maye dimije – dernakeve, û têkiliyên xwe bi elît û rewtên ku paşvekişîn, sistî an serîtewandina ji wê re rewa dikin qut nake, dê nikaribe tu alternatîfekê ji sîstema heyî re ava bike. Pêvajoya şoreşgerî bi bendewariyê temam nabe, bi bêdengiyê nayê parastin, û bi lihevkirinên elîtan nayê kurtkirin. Pêşeroja wê girêdayî şiyana karker, ciwan, jin û hemû beşên gelêrî ye ku xwe birêxistin bikin û mafê xwe yê diyarkirina çarenûsa xwe bi dest bixin.

Bijî têkoşînên çîna karker û çînên gelêrî!

Rûmet ji şehîdan re, û serkeftin ji şoreşa nan, azadî û edaleta civakî re!

# سوريا على صفيح ساخن: سلطة بلا شرعية وشتاء بلا خبز

القضية السورية

الخط الأمامي




يمرّ الشعب السوري اليوم بمنعطف تاريخي حاد، يكشف زيف السرديات التبسيطية التي تحاول اختزال نضال أربعة عشر عاماً من التضحيات الجسام في مجرد عملية «ملء فراغ» عسكري أو استبدال استبدادٍ منهار بسلطة استبداد ناشئ. إن ما تشهده البلاد منذ عامين، تحت حكم «هيئة تحرير الشام» وزعيمها أحمد الشرع، ليس بناءً لدولة المواطنة والعدالة الاجتماعية، بل إعادة إنتاج لأزمة البنية السلطوية بوجوه وأدوات مختلفة، مما يدخل البلاد في نفق «الاستعصاء السياسي» والانهيار المعيشي الشامل.

■ تفكيك سردية «الشرعية» ووهم الإسناد الإقليمي

تعيش السلطة الترميدورية في دمشق مأزقاً بنيوياً يتمثل في غياب الشرعية الشعبية والسياسية. فالشرعية، في المنظور الثوري والديمقراطي، ليست منحةً تُستجدى من العواصم الإقليمية والدولية، سواء في أنقرة أو واشنطن أو الرياض أو الدوحة، ولا تُكتسب بمجرد الجلوس على كرسي الحكم الفارغ.

تراهن قيادة «الهيئة» على أن الغطاء الخارجي كفيل بتثبيتها كحاكم أبدي، متغافلة عن أن القوى الإقليمية والدولية تتعامل معها بمنطق «الاحتواء الوظيفي» لا التفويض المطلق. ومع مرور عامين، أثبتت عجزها عن الانتقال من عقلية «الفصيل المسلح» وإدارة الغنائم إلى دولة القانون. وبدلاً من بناء عقد اجتماعي جامع، انتهجت سياسة الإخضاع والمحاصصة الضيقة، مما ولّد رفضاً مجتمعياً واسعاً شمل ملايين السوريين من مختلف المكونات، ووضع البلاد أمام شروخ عمودية تهدد وحدة النسيج الاجتماعي.

■ أسطورة «ردع العدوان» وسرقة التضحيات الشعبية

من الضروري تفكيك الرواية الرسمية التي تروّج لها السلطة حول معركة «ردع العدوان» بوصفها «الفتح المبين» الذي أسقط النظام. فشهادات قادة من الصف الأول في الهيئة أنفسهم تكشف ترتيبات مسبقة سبقت المعركة، كما روى محافظ الرقة عبد الرحمن سلامة في بودكاست «بتوقيت دمشق». ما جرى على الطريق الدولي من حلب إلى دمشق لم يكن معارك طاحنة، بل ملء فراغ أمني سريع لنظام متآكل انهار بفعل الاستنزاف الطويل وتضحيات الجماهير السورية منذ عام 2011، وبموجب تفاهمات إقليمية ودولية أفضت إلى تراجع النفوذ الإيراني وتحييد الروس.

إن محاولة مصادرة نضال الشعب السوري وتحويل هذا الانهيار إلى صكّ ملكية يتيح لأحمد الشرع تنصيب نفسه رئيساً انتقالياً مطلق الصلاحيات، هي عملية سطو سياسي مرفوضة. فالقوة التي اكتفت لسنوات طويلة بالدفاع عن إمارتها واستنزاف الفصائل الثورية الأخرى لا تملك الحق في احتكار تمثيل السوريين أو مصادرة مستقبلهم.

■ شتاء الجوع والرأسمالية المتوحشة

لا ينفصل الاستبداد السياسي عن الإفقار الممنهج؛ فالأزمة الاقتصادية ليست مجرد أزمة موارد، بل نتيجة مباشرة للسياسات «النيوليبرالية المتوحشة» التي تتبناها السلطة لسد عجزها المالي على حساب الكادحين والفقراء. وبحسب ما رصده مراسلو «الخط الأمامي» على الأرض:

• انهيار العملة والتضخم الركودي: غلاء فاحش تقابله بطالة وركود قاتل.

• أزمة الطاقة والشتاء القارس: ساعة أو ساعتان من الكهرباء في مراكز المدن وانعدامها في الأرياف، واختفاء مازوت التدفئة، وتحوّل وعود الـ100 لتر إلى استبيانات تضليلية، مع وقود مغشوش وأزمة خانقة في الغاز المنزلي.

• شلل الخدمات: المشافي الحكومية والبلديات بلا ميزانيات، مما ينذر بكارثة تطال الأطفال وكبار السن أولاً.

• نهب الأملاك العامة: طرح الأراضي المدمرة والحدائق للبيع لصالح «الصندوق السيادي» الذي تديره قيادة السلطة بسرية مطلقة، بينما تقيم مهرجانات استعراضية منفصلة عن واقع الناس.

■ من فخاخ الاستبداد إلى بناء السلطة الشعبية

إن الإفلاس المالي والسياسي للسلطة الترميدورية بات ينعكس تفككاً متسارعاً في بنيتها الأمنية والمؤسساتية: فلتان، ورشوة، وإتاوات. غير أن هذا التآكل يفتح في الوقت ذاته هامشاً حقيقياً للنضال الشعبي لا بد من استثماره بوعي وتنظيم.

فالسلطة الترميدورية ليست مجرد استبداد ديني محافظ، بل سلطة رأسمالية ريعية-مافيوية ناشئة تتبنى سياسات نيوليبرالية متوحشة. والأنظمة المأزومة لا تسقط من تلقاء نفسها، بل تتحول إلى وحوش أمنية أكثر شراسة ما لم توجد قوة شعبية منظمة قادرة على التقاط لحظة الانهيار. والمخرج يكمن في الاشتباك الاجتماعي والتنظيم القاعدي عبر أربعة مسارات:

• انتزاع الحقوق لا استجداؤها: النضال المطلبي والنقابي حق يُنتزع بالإضراب والاحتجاج المنظم، لا منّة تُستجدى من رأس السلطة.

• الدفاع عن الملكية العامة والحق في المدينة: تحويل ملفات الاستملاك وبيع الحدائق والأراضي المدمرة إلى معارك قانونية وشعبية تحمي حقوق المهجرين والفقراء.

• لجان التكافل القاعدي: لحماية الأطفال وكبار السن من الجوع والبرد، بوصفها أداة تنظيم وتضامن طبقي، لا بديلاً خيرياً يرفع العبء عن السلطة.

• الجسور الديمقراطية واللامركزية: ربط الحراك المطلبي في مناطق سيطرة الهيئة بالتجارب الديمقراطية في شمال شرق سوريا والسويداء، من أجل جمهورية ديمقراطية لامركزية وتعددية.

إن سوريا اليوم لا تعيش «نهاية التاريخ»، بل تمر بمخاض عسير لولادة ثانية؛ ولن تكتمل هذه الولادة بالانتظار أو التمني، بل بتحويل الغضب الشعبي العفوي إلى قوة اجتماعية منظمة تُسقط عقلية التسلط والغنيمة، وتستعيد القرار الشعبي المستقل من الأسفل.

النص الكامل على موقع «الخط الأمامي»

# من رميلان إلى جوبر: الطبقات الشعبية تدخل الشتاء محتجّة

مرصد الصراع الطبقي هيئة التحرير



«يا منموت يا منعيش، بين البينين هي حياة البرزخ.. شو في نخاف عليه؟ ما في شي». بهذه العبارة لخّص أحد المحتجين، في الأسبوع الأول من تشرين الأول، المزاج الذي يدخل به ملايين السوريات والسوريين شتاءهم الثاني بعد سقوط نظام الأسد: أجور لا تكفي أسبوعاً، ومازوت تدفئة بأسعار تفوق القدرة، وأحياء مدمّرة يتسابق المستثمرون على أرضها، ومخيمات تتآكل خيامها مع أول مطر.

لم تكن موجة أيلول عابرة. ففي أسبوع واحد من منتصف الشهر (13 – 19 أيلول) خرج الناس في 60 تجمّعاً واعتصاماً في 52 نقطة، معظمها رفضاً لرفع أسعار المحروقات، وأُحرقت الإطارات وقُطعت الطرق الدولية في أكثر من محافظة. ولم يعد الشارع بعدها إلى الصمت: 62 وقفة واحتجاجاً في تشرين الأول وحده توزّعت على 11 محافظة، وما لا يقل عن 23 تحركاً في الأسابيع الثلاثة الأولى من تشرين الثاني، بينها 17 في أسبوع واحد (8 – 14 تشرين الثاني). وهذه أرقام دنيا لا قصوى، فكثير من احتجاجات الفقراء لا يبلغ الإعلام أصلاً.

لا نجمع هذه الوقائع لنعدّها، بل لنقرأها: من يحتجّ، وأين، ولماذا، وما المطالب والشعارات التي رفعها الناس. ونقرؤها من موقع من يعمل ويُستغَل، لا من موقع السلطة؛ فهذه الاحتجاجات، على تفرّقها، تكشف مجتمعاً لم يعد يقبل الوصاية.

حدّد مرسوم الأجور لعام 2026 الحد الأدنى العام للأجر بـ12,560 ليرة سورية جديدة شهرياً. وفي أيلول رُفع سعر ليتر المازوت من 125 إلى 175 ليرة، أي بنحو 40%. ومع اتساع الاحتجاجات ودخول الشتاء خُفّض السعر في 15 تشرين الثاني إلى 150 ليرة، وأُعلن عن بيع 100 ليتر من مازوت التدفئة لكل أسرة بسعر 115 ليرة لنحو مليون من «الأسر الأشد حاجة». بحساب بسيط، تبتلع هذه الحصة وحدها نحو 11,500 ليرة، أي ما يقارب الحد الأدنى للأجر لشهر كامل.

في القامشلي تكررت الوقفات ضد غلاء المعيشة وسوء الخدمات وارتفاع أسعار المحروقات في 14 و21 تشرين الأول، ثم في 11 تشرين الثاني تحت شعار «كفى غلاء، كفى استغلال». وفي اليوم نفسه قطع أهالي تل تمر الطريق الدولي M4 أمام صهاريج النفط؛ وقال المحتج هوزان شيخو إن الأهالي لا يعترضون على نقل النفط، لكنهم يريدون أسعاراً يقدرون عليها. وفي 12 تشرين الثاني قُطع الطريق الدولي مجدداً في الحسكة للسبب ذاته، واضطر المحافظ إلى لقاء المحتجين والاستماع إلى مطالبهم.

في تل تمر قال أحد المحتجين إن مازوت التدفئة المدعوم كان يُباع العام الماضي بنحو 10 ليرات جديدة لليتر، أما اليوم فالسعر أضعاف ذلك. وفي الحسكة والقامشلي يزيد الأمرَ سوءاً رفضُ التجار والصرافين التعامل بالعملة القديمة التي ما زالت في أيدي الناس بسبب شح الجديدة، فيخسر الفقير من قيمة ما في جيبه قبل أن يشتري شيئاً. هذا هو الإطار الذي تتصاعد فيه الاحتجاجات: سلطة بلا شرعية وشتاء بلا خبز.

أوضح الأمثلة على طبيعة المرحلة جاء من حقول رميلان في ريف القامشلي. في 14 تشرين الثاني وقف عمال الشركة السورية للنفط أمام مبنى مديرية الحقول. بعضهم أمضى في الحقول ما بين خمس سنوات وقرابة أربعين عاماً، في ظروف أمنية واقتصادية صعبة، وحافظوا على الإنتاج ودرّبوا الكوادر الجديدة.

بحسب العمال، طُلب منهم تقديم استقالاتهم لنقلهم إلى شركة HKN الأميركية التي تشغّل الحقول منذ حزيران، بعقود مؤقتة لستة أشهر دون أي ضمان للاستمرار. ومن أصل 1807 موظفين محليين، أُعيرَ 1549 إلى الشركة الأميركية، وبلغ 125 سن التقاعد، فيما بقي 133 في مواقع إدارية بلا شواغر. وقال أحد العمال إن الشركة السورية تدفع نحو 1.7 مليون ليرة (قرابة 113 دولاراً) شهرياً، مقابل 300 دولار تدفعها الشركة الأميركية على العمل نفسه.

مطالب العمال كانت واضحة: مساواة الرواتب والتعويضات والتأمين الصحي، وصرف أجور الشهرين المتأخرين، واحتساب سنوات الخدمة، ووقف الضغط على أي عامل للاستقالة أو التنازل عن حقوقه، وإعادة المفصولين لأسباب سياسية، وإعادة تفعيل النقابة المحلية. وأكدوا أن احتجاجهم سلمي ولن يعطّل الإنتاج.

الأرض هي الملف الأكثر حضوراً في دمشق وريفها. فمراسيم الاستملاك القديمة، وبعضها من زمن الأسد، تُستعمل اليوم لفتح الطريق أمام «المستثمرين» في الأحياء المدمّرة وفي الأراضي الزراعية حول المدن. وقد مهّد لهذين الشهرين احتجاج 26 أيلول حين سار العشرات إلى مكاتب مشروع «أبيات هيلز» في قدسيا وكتبوا شعاراتهم على لافتاته، وهتفوا: «الشعب يريد إسقاط الاستملاك». وجاء ردّ وزارة الإسكان بأن الاستملاك «قانوني» للمنفعة العامة، فيما أحالت الشركة معارضيها إلى القضاء.

في جوبر شرقي دمشق، الحي الذي دمّره النظام البائد بالكامل، خرج الأهالي في 16 و23 و30 تشرين الأول، ثم في 13 تشرين الثاني، وقطعوا طريق المتحلق الجنوبي احتجاجاً على مشاريع إعادة الإعمار المطروحة. فالمستثمر يعرض على الأهالي نحو 2.14 مليون متر مربع من الشقق الجاهزة، أي قرابة 35% من المساحة الصالحة للبناء، فيما يطالب الأهالي ولجانهم بنحو 50%، وبضمان عودتهم وعدم دفعهم إلى البيع والرحيل. ووصف عضو لجنة التواصل عبد اللطيف تيلوني العرض بأنه «مجحف جداً بحق الأهالي»، مذكّراً بأن جوبر هو الحي الوحيد في دمشق وريفها الذي لم يعد إليه أهله حتى الآن.

ما يجمع هذه الاحتجاجات أعمق من أسبابها المباشرة. فأسعار المحروقات المحرّرة، وتسليم الحقول للشركات الأجنبية بعقود عمل مؤقتة، ومراسيم الاستملاك لصالح المستثمرين، وتسليم خطوط النقل لجهات «استثمارية»، وترك الموظفين بلا رواتب والمهجّرين بلا عودة، كلها وجوه لسياسة واحدة. إنها سياسة سلطة ترميدورية تبني «إعادة الإعمار» على أكتاف من دمّرت الحرب بيوتهم وأعمالهم، وتفتح البلاد أمام رأس المال الخليجي والتركي والغربي.

لكن نقطة ضعف هذا الحراك واضحة أيضاً: كل قطاع يحتج وحده، وكل حيّ يواجه مستثمره وحده، وكل مخيم يقطع طريقه وحده. لا نقابات مستقلة تجمع العاملات والعمال؛ وحتى عمال رميلان يطالبون بإعادة تفعيل نقابتهم المحلية بعد أن غابت. ولا أطر تنسيق بين المحافظات. والسلطة تستفيد من هذا التفرّق، فتتنازل هنا وتقمع هناك، وتراهن على أن يتعب الناس.

الشتاء سيزيد الضغط. ومع كل فاتورة مازوت وكل شهر بلا راتب، تتحول المطالب الجزئية إلى سؤال سياسي: لمصلحة من تُدار البلاد؟ والجواب لن يأتي من فوق، بل من قدرة هذه النضالات المتفرقة على أن تلتقي.

لقراءة المقال كامل زورو موقعنا

revoleftsyria.org

الأحد، 22 نوفمبر 2026

# موسم الزيتون في الساحل السوري:
# وفرة الإنتاج تصطدم بجحيم السياسات النيوليبرالية واستغلال الكادحين

أخبار سوريا هيئة التحرير

بين حقول الزيتون التي طالما شكلت شريان الحياة ومصدر الرزق الأساسي لكادحي الساحل السوري، ينطلق موسم القطاف هذا العام في ريفي اللاذقية وجبلة مثقلاً بتناقضات طبقية واقتصادية طاحنة. فرغم المؤشرات التي تحمل تحسناً نسبياً في كميات الإنتاج مقارنة بالموسم الفائت، يجد العمال الزراعيون وصغار الفلاحين أنفسهم محاصرين بين مطرقة تكاليف الإنتاج والنقل الجنونية، وسندان الغلاء الفاحش الذي يلتهم كل أثر لهذا التحسن، في ظل واقع اقتصادي يرزح فيه أكثر من تسعين بالمئة من السوريين والسوريات تحت وطأة الفقر، بينما تواصل السلطة الترميدورية الحالية تطبيق سياسات نيوليبرالية فاقت في توحشها حتى سياسات نظام الأسد البائد.

على جبهة العمل المأجور، تتبدى قسوة المشهد في أبشع صورها؛ حيث يواجه العمال الزراعيون ساعات عمل طويلة وشاقة مقابل أجور يومية هزيلة لا تتجاوز 100 ألف ليرة سورية. وفي قرية البودي بريف اللاذقية، يلخص العامل إبراهيم القاضي مأساة آلاف الشغيلة الذين يضطرون لاقتطاع نفقات المواصلات والطعام والشراب من أجرهم اليومي، فلا يتبقى للعامل في نهاية يومه المنهك سوى مبلغ يتراوح بين 50 و60 ألف ليرة سورية، وهو فتات يعجز عن تأمين الحد الأدنى من مقومات البقاء في ظل التضخم الجامح.

ولا تتوقف المأساة عند حدود العمل المأجور، بل تكشف حالة القاضي عن سيرورة إفقار ممنهجة تحول الفلاحين الصغار إلى بروليتاريا مسحوقة؛ فهو يمتلك حقلاً صغيراً بمساحة دونمين، لكن انعدام السيولة المالية يمنعه من جني محصوله بنفسه، ما يضطره لبيع قوة عمله في حقول الآخرين أولاً كي يجمع ما يكفي من المال لخدمة أرضه لاحقاً. هذا الواقع يجسد جوهر النيوليبرالية التي تضع تكاليف الأزمة الاقتصادية على كاهل الفقراء والمأجورين.

لا ينجو صغار ومتوسطو المزارعين بدورهم من هذا الحصار الاقتصادي واللوجستي. ففي قرية البشراح بريف جبلة، تبرز معاناة المزارعين مع انتشار الآفات والحشرات بين أوراق الشجر دون توفر وسائل المكافحة، مما يضرب جودة حبة الزيتون كما تؤكد المزارعة رئيفة محفوض. ويتقاطع ذلك مع ما يواجهه المزارع محمود دوبا في القرية ذاتها؛ فرغم أن حمل الأشجار هذا العام أفضل من سابقه، إلا أن غياب الأسمدة وارتفاع أجور النقل وتكاليف القطاف تبتلع أي مردود مالي متوقع، في ظل تخلي السلطات التام عن دعم المستلزمات الزراعية وترك الفلاحين فريسة لتجار الأزمات واحتكارات السوق الحر.

ويمتد هذا الارتباك ليطال مرحلة عصر المحصول؛ إذ يوضح منهل يوسف، صاحب معصرة في قرية البودي، أن توقيت القطاف لعب دوراً حاسماً في كميات الزيت المستخرجة هذا الموسم. فمن بادر بالقطاف قبل هطول الأمطار حصل على إنتاج ناهز 9 كيلوغرامات من الزيت لكل تنكة (عبوة سعة 20 لتراً)، بينما هبط إنتاج من تأخر لما بعد المطر إلى نحو 5 كيلوغرامات فقط للتنكة الواحدة. هذا التفاوت الحاد، الذي يرتبط غالباً بعجز الفلاح الفقير عن تأمين أجور القطاف والنقل في الوقت المناسب، يضاعف من خسائر المنتجين الصغار.

لا يمكن للأمل وحده أن ينقذ كادحي الساحل السوري من هذه الدوامة التي تعيد إنتاج البؤس مع كل موسم زراعي. إن الزراعة تلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد السوري وفي حماية الأمن الغذائي الداخلي، ما يفرض ضرورة تطوير نضال الفلاحين وفقرائهم وتنظيمهم لانتزاع حقوقهم وعدم التفريط بأراضيهم، والعمل على تعزيز تشكيل التعاونيات الزراعية التي تحميهم من جشع المحتكرين وتقلبات السوق.

وبالتوازي مع ذلك، فإن تحرير العمال الزراعيين من شروط العمل العبودية يتطلب كفاحاً جماعياً من الأسفل لبناء نقاباتهم ولجانهم المستقلة، وفرض حد أدنى للأجور يتناسب مع التضخم والأسعار الفعلية. فخلاص الفلاحين والعمال في الساحل وعموم سوريا لن يأتي من وعود سلطة تلهث خلف اقتصاد السوق الحر، بل عبر توحيد نضالاتهم الطبقية في مواجهة السياسات اللااجتماعية، على طريق بناء مجتمع العدالة الاجتماعية والمساواة الذي تدار فيه الثروات والموارد بأيدي منتجيها الحقيقيين.


الجمعة، 23 أكتوبر 2026

# تهافت رموز السلطة الترميدورية على أبواب الكيان الصهيوني

**أخبار سوريا** هيئة التحرير



في مشهد يكشف بوضوح الوجه الحقيقي لقوى الثورة المضادة التي اختطفت تضحيات الجماهير السورية، تتوالى الإطلالات المخزية لشخصيات سياسية وإعلامية محسوبة على السلطة الانتقالية الحالية (السلطة الترميدورية) عبر شاشات ومنابر إعلام الكيان الصهيوني. هذه النخب البرجوازية والرجعية، التي ورثت آلة القمع من نظام الطغمة البائد، لم تجد حرجاً في تقديم أوراق اعتمادها للاحتلال الإسرائيلي، حاملةً ذريعة واهية تتلخص في "إنهاء النفوذ الإيراني" كعربون لتدشين مسار "تطبيع دافئ" ومذل مع تل أبيب، في وقت يواصل فيه هذا الكيان الفاشي قضم أراضينا في الجنوب السوري وسفك دماء الكادحين والمدنيين.

ليس مستغرباً على هذه السلطة الترميدورية (التي تتزعمها هيئة تحرير الشام وواجهاتها المدنية) هذا الانحطاط. فمنذ سنوات، وقبل سقوط نظام آل الأسد الديكتاتوري، دأبت هذه القوى الرجعية المرتهنة للإمبريالية على توجيه رسائل "الطمأنة" لكيان الاحتلال. واليوم، بينما تلهث هذه السلطة لإبرام اتفاقيات أمنية وعسكرية برعاية الإمبريالية الأمريكية لحماية سلطتها المهددة من الغضب الشعبي، يتولّى سماسرتها السياسيون فتح الأبواب أمام التطبيع الكامل، متناسين ومستخفين بتضحيات الشعب السوري وبدماء مئات الآلاف من الشهداء.

إن المفارقة الصارخة في هذا الخطاب الانتهازي هي محاولة هذه الشخصيات مقايضة التخلص من إمبريالية إقليمية (النظام الإيراني وميليشياته) بالارتماء في حضن فاشية استيطانية عنصرية (الكيان الصهيوني). يحدث هذا الاستجداء في اللحظة التي تستغل فيها إسرائيل انهيار مؤسسات الدولة لتوسيع احتلالها في الجنوب، وبناء القواعد العسكرية، وسرقة الموارد المائية، في تعدٍّ صارخ على السيادة السورية التي تدعي هذه السلطة زيفاً حمايتها.

وفي أحدث فصول هذه الخيانة، يطل المدعو فهد المصري، محاولاً ربط مستقبل سوريا السياسي وتشكيل حكومتها بنيل الرضا الإسرائيلي. وتتبعه ميساء قباني، التي تدعي زيفاً تمثيل "المجتمع المدني"، عبر شاشة الاحتلال، لتبرر التوغلات الإسرائيلية بوقاحة، متجاهلة تماماً مطالب الجماهير السورية بانسحاب الاحتلال من كل شبر من أراضينا المحتلة، وفي مقدمتها الجولان السوري. هذه الشخصيات، التي ترتبط عضوياً بمراكز القرار الإمبريالي (كالبنتاغون ومنظمات الدعم الأمريكية)، لا تمثل سوى مصالح طبقة برجوازية طفيلية مستعدة لبيع البلاد بأكملها لضمان مقعد لها في السلطة، كما هو حال شركائهم من أمثال أبي شهبندر وغيره من مروجي الرواية الصهيونية.

إننا في حزب اليسار الثوري في سوريا نؤكد للطبقة العاملة، ولشبابنا ونسائنا الثائرات في كل الساحات، أن هذه السلوكيات ليست تصرفات فردية، بل هي جوهر المشروع النيوليبرالي الرجعي للسلطة الحالية. إن سلطة تضطهد العمال، وتتاجر بقوت الفقراء، وتقمع النساء والمجموعات الإثنية والدينية والعرقية، هي بطبيعتها سلطة مستعدة للتحالف مع أعتى أعداء شعوبنا لحماية مصالحها.

لا سلام ولا تطبيع مع كيان استيطاني إبادي. إن تحرر سوريا الحقيقي وبناء جمهوريتها الديمقراطية لا يمر عبر تقديم قرابين الطاعة لواشنطن وتل أبيب، بل عبر تصعيد المقاومة الشعبية المستقلة ضد السلطة الترميدورية، وضد كل أشكال الهيمنة والاحتلال الإمبريالي والصهيوني.

# كويا تحت نيران الاحتلال... وسلطة الترميدور تترك الجنوب لمصيره

شهدت قرى حوض اليرموك في ريف درعا الغربي، يوم الاثنين 16 تشرين الثاني، تصعيداً عسكرياً إسرائيلياً جديداً، تركز في قريتي كويا ومعرية، تخللته عمليات توغل ومداهمة وقصف وإطلاق نار، وسط حالة من الخوف والهلع دفعت عائلات إلى مغادرة منازلها والنزوح نحو مناطق أكثر أمناً.

ففي قرية معرية، توغلت قوة عسكرية إسرائيلية ضمت نحو 23 آلية، انطلاقاً من ثكنة الجزيرة، وداهمت عدداً من المنازل وفتشتها، كما اعتدى جنود الاحتلال بالضرب على أحد أبناء القرية، وهو سائق سرفيس، وألحقوا أضراراً بسيارته.

وفي محيط قرية كويا، أطلقت القوات الإسرائيلية نيران الرشاشات الثقيلة، وسقطت قذائف مدفعية في الأراضي الزراعية ومحيط القرية، وفي المنطقة الواقعة بين كويا وعابدين. كذلك أطلقت مروحيات إسرائيلية النار باتجاه أحد المنازل، ما أدى إلى احتراق إحدى غرفه. وتسببت هذه الاعتداءات بحالة من الذعر بين السكان، دفعت عدداً من العائلات إلى النزوح، فيما لم تتضح بعد الحصيلة الكاملة للأضرار.

هذه الاعتداءات ليست حادثة معزولة، بل تأتي في سياق تصعيد إسرائيلي متواصل يستهدف قرى الجنوب السوري، عبر التوغلات وانتهاك المنازل والأراضي وترهيب السكان وتهديد سبل عيشهم.

وفي كل مرة، يدفع الأهالي ثمن هذا العدوان من أمنهم وأرزاقهم واستقرارهم، بينما تتسع دائرة الاعتداءات دون وجود ما يردع الاحتلال.

وفي المقابل، تواصل السلطة الترميدورية في دمشق ترديد شعارات السيادة والدفاع عن الأرض، فيما يُترك أهالي الجنوب وحدهم في مواجهة الاحتلال، بلا حماية أو إسناد فعلي، ولا حتى موقف يتناسب مع حجم الانتهاكات.

فأي سيادة هذه التي تُنتهك يومياً، وأي دفاع عن الوطن يُختزل في البيانات والخطابات، فيما يُترك السكان لمواجهة القصف والتوغلات والتهجير؟

إن السيادة ليست شعاراً تستخدمه السلطة لتكريس شرعيتها، بل حق الناس في أرضهم وأمنهم وكرامتهم. والسلطة التي لا توفر لأهالي الجنوب الحماية والدعم ومقومات الصمود، فيما تواصل المتاجرة بخطاب السيادة، تكشف الهوة بين ادعاءاتها وممارساتها.

نحيّي صمود أهالي كويا ومعرية وسائر قرى الجنوب السوري، ونؤكد انحيازنا التام للأهالي وحقهم في مقاومة العدوان، وضرورة إسنادهم وتوفير الدعم الإنساني والإغاثي للعائلات النازحة والمتضررة، بعيداً عن الحسابات الفئوية والطائفية ومشاريع الهيمنة.

التحية لأهالي الجنوب الصامدين، والتحية لكل من يقاوم الاحتلال. العار للاحتلال، والعار لكل سلطة تتغنى بالسيادة فيما تترك أصحاب الأرض وحدهم في مواجهة العدوان.

إعداد هيئة تحرير الخط الأمامي

# مرضى السرطان: الموت أقل كلفة من العلاج

أخبار سوريا هيئة التحرير

بين تكاليف الأدوية المساندة الباهظة، وأعباء السفر والإقامة، يواجه مرضى السرطان من أبناء الطبقات الكادحة والشعبية في سوريا معركة يومية تتجاوز المرض نفسه. ففي ظل الانهيار الاقتصادي وتراجع القدرة الشرائية، حيث وصلت معدلات الفقر وفق إحصائيات البنك الدولي إلى 90 بالمئة من السوريين، وانسحاب الدولة من دورها الاجتماعي وإهمال نظام الصحة العمومي لصالح السياسات النيوليبرالية، تُرك المرضى الفقراء لمواجهة مصيرهم، فيما تبقى العلاجات الحديثة حكراً على أمراء الحرب والأثرياء.

مع تشخيص الإصابة، تبدأ معاناة الكادح السوري مع جحيم النفقات. ورغم ترويج السلطة لتوفير الجرعات مجاناً في المشافي الحكومية، إلا أن نفقات الأدوية المساندة والفحوصات تفضح هذا الوهم. في طرطوس، يجسد عامر، العامل السابق في ورشة كهرباء والمصاب بسرطان الرئة، مأساة الطبقة العاملة؛ إذ يحصل على جرعة مجانية، لكنه يُجبر على شراء مادة مرافقة تكلف نحو مليون و400 ألف ليرة سورية (حوالي 100 دولار)، تتكرر أحياناً مرتين شهرياً. ومع تعطله عن العمل وانعدام أي ضمان اجتماعي، يجد نفسه أعزل أمام جشع السوق الدوائية. تتجلى بشاعة التفاوت الطبقي وانعدام العدالة في التوزيع الجغرافي للخدمات في حالة محمد، المصاب بسرطان الفم من ريف حماة. حالة الإفقار الممنهج وتكاليف النقل الباهظة إلى مراكز المدن أجبرته على البقاء في قريته عاجزاً عن متابعة العلاج، ليواجه آلامه ومضاعفات المرض بصمت. وقد لخصت والدته وحشية هذا النظام الاقتصادي والسياسي بعبارة قاهرة: "الموت أقل كلفة من العلاج".

لا تقتصر الأعباء على الدواء، بل تمتد لتشمل فحوصات التصوير المتقدم (كالرنين المغناطيسي والطبقي المحوري) التي باتت تسعّر بمئات الدولارات، إضافة إلى نفقات النقل والإقامة في دمشق المتركزة فيها الخدمات. وتتراوح أسعار الغرف الفندقية المتواضعة بين 30 و120 دولاراً لليلة، وهو ما ينسف مقدرات الأسر محدودة الدخل.

معاناة الطفلة إيمان ووالدها توضح هذا الاستنزاف؛ إذ تستهلك الرحلة الواحدة من اللاذقية إلى دمشق لتلقي العلاج راتبه الشهري كاملاً كونه موظفاً (نحو 100 دولار)، ليقف عاجزاً عن تأمين أبسط مقومات العيش لأسرته في ظل غياب أي تعويضات أو إقامات مجانية توفرها الدولة للمرضى وذويهم.

تسجل وزارة الصحة سنوياً ما بين 17 ألفاً و20 ألف إصابة جديدة بالسرطان (يتصدرها سرطان الثدي والرئة)، ونحو 1100 إصابة بين الأطفال أغلبها بسرطانات الدم. ورغم هذه الأرقام، تكاد العلاجات المناعية والموجهة الحديثة تغيب تماماً عن المراكز الحكومية بحجة صعوبات الاستيراد والتكلفة. تُركت هذه الأدوية الباهظة لتُباع في السوق الخاصة، مما يعني احتكار الحق في الحياة للبرجوازية ومن يملك المال، بينما يُحكم على المريض الكادح بتأجيل علاجه أو اللجوء لمصادر غير نظامية.

إن هذه المأساة الصحية تؤكد أن الحصول على العلاج اللائق بات امتيازاً طبقياً في ظل نظام وضع مصالح نُخبه وأمراء الحرب فوق حياة الملايين. ولن يتوقف هذا الاستنزاف إلا ببناء نظام صحي عام ومجاني كجزء من التغيير الاجتماعي الشامل الذي يعيد الثروة والسلطة إلى أيدي الجماهير المنتجة.



الجمعة، 30 أكتوبر 2026

# منع الجنسية وحق التنسيب للأم السورية.. مواطنة كاملة لا مساومات فوقية

أمارجي بيان

منظمة أمارجي
لجان الديمقراطية السورية

بيان رسمي

## منح الجنسية السورية وحق التنسيب للأم: مواطنة كاملة لا مساومات فوقية

إن ما يجري تداوله مؤخراً حول إتاحة منح الجنسية السورية للأطفال عبر أمهاتهم، وإن بدا في ظاهره استجابةً لمطلب نسوي وحقوقي طال انتظاره، إلا أن تقييده بشرط "تسجيل الزواج على الأراضي السورية" يفرغه من جوهره التحرري، ويحوله إلى أداة جديدة للعقاب السياسي والتمييز الديمغرافي.

يتنكر هذا الشرط التعجيزي عمداً لمأساة مئات الآلاف من العائلات السورية التي شردتها الحرب، ويقصي آلاف الأمهات اللواتي وجدن أنفسهن وحيدات في مواجهة مصيرهن ومصير أطفالهن نتيجة الزيجات غير المسجلة، أو فقدان الأزواج ومقتلهم، فضلاً عن الأمهات والأطفال من مكتومي القيد والمحرومين من وثائق إثبات الشخصية داخل البلاد وخارجها.

**إننا في منظمة "أمارجي" نؤكد على الثوابت الديمقراطية التالية:**

1. **المواطنة المتساوية غير المشروطة:** إن حق الأم السورية في منح جنسيتها لأطفالها هو حق أصيل ملازم للمواطنة، يجب إقراره لكافة السوريات دون قيد أو شرط، وبمعزل عن مكان إقامتهن أو ظروف زواجهن.
2. **الحق في التنسيب المدني المستقل:** نرفض ربط الوجود القانوني للطفل بالأب المجهول أو الغائب؛ ونطالب بتشريع حاسم يعترف بنسب الطفل لأمه فوراً في سجلات الأحوال المدنية، حمايةً لحقه الإنساني في الاسم والهوية وتجنيبه التجريد من الحقوق.
3. **وقف التهميش الممنهج وتأمين الحقوق الاجتماعية:** إن حرمان الأطفال من أوراقهم الثبوتية هو حكم مسبق بتجهيلهم وحرمانهم من الحق في التعليم والرعاية الصحية، ودفعهم نحو براثن الاستغلال الاقتصادي، وهو ما نعتبره جريمة مجتمعية تديرها المنظومة الحاكمة لتعميق تمزيق النسيج السوري.

إن معركة المواطنة الكاملة وإسقاط القوانين البطريركية التمييزية ليست مسألة تعديلات شكلية مجتزأة، بل هي جزء لا يتجزأ من النضال الشامل من أجل تفكيك بنى الاستبداد والتمييز، وبناء سوريا العدالة والحرية والكرامة الإنسانية.

منظمة أمارجي - لجان الديمقراطية السورية
الجبهات المتحدة الديمقراطية



**إن معركة المواطنة الكاملة وإسقاط القوانين البطريركية التمييزية ليست مسألة تعديلات شكلية مجتزأة، بل هي جزء لا يتجزأ من النضال الشامل من أجل تفكيك بنى الاستبداد والتمييز، وبناء سوريا العدالة والحرية والكرامة الإنسانية.**

السبت 7 نوفمبر 2026

# الشارع السوري يعود إلى الكلام: السلطة الترميدورية ومجتمع لم يعد يقبل الوصاية

القضية السورية هيئة التحرير



■ عودة الشارع إلى الفعل

لم يعد الشارع السوري مجرد مساحة للصبر والانتظار، ولا جمهوراً مطلوباً منه التصفيق للسلطة الجديدة ومنحها تفويضاً مفتوحاً باسم المرحلة الانتقالية. ففي تشرين الأول وتشرين الثاني، استمرت الاحتجاجات بفرض حضورها في المشهد السياسي والاجتماعي، كاشفةً عن واقع لا تستطيع السلطة الترميدورية حجبه خلف خطابات الاستقرار ووحدة الصف. فبعد سنوات طويلة حُرم فيها السوريون من حقهم في التعبير والتنظيم والمشاركة، بات الشارع مجدداً إحدى المساحات التي يحاولون من خلالها استعادة صوتهم وفرض حضورهم في تقرير مستقبل البلاد.

لا تتخذ هذه الاحتجاجات شكلاً واحداً، ولا تنطلق جميعها من دوافع متطابقة أو تحمل موقفاً سياسياً موحداً. لكنها، على اختلاف مواقعها ومطالبها، تكشف عن اتساع التناقضات التي لم تعالجها السلطة الجديدة، بل كانت مولدة لها، وعن مجتمع لم يعد مستعداً لقبول القرارات المفروضة عليه باعتبارها أمراً واقعاً. ومن هنا، لا تكمن أهمية هذه التحركات في عدد المشاركين فيها أو في مدى توافق شعاراتها، بل في عودة الاحتجاج نفسه إلى الواجهة بوصفه أداة للتعبير والمطالبة وانتزاع الحقوق.

■ مطالب متعددة وصراع واحد

تكشف خريطة هذه التحركات عن تنوع القضايا التي تدفع الناس إلى الشارع. ففي جوبر، برز الاعتراض على الطروحات الاستثمارية وما تثيره من مخاوف بشأن حقوق الملكية ومستقبل المنطقة وسكانها. وفي مناطق أخرى، تواصلت الاعتراضات على الاستملاك والقرارات التي تمس أراضي الناس وحقوقهم. وفي مخيم واشوكاني، تجددت المطالبة بالعودة إلى المنازل والأرض، في مواجهة استمرار التهجير وتحويل قضية المهجرين إلى ملف مؤجل. أما في الرقة، فقد ارتبطت التحركات بأزمة الكهرباء والخدمات، بينما شهدت الحسكة احتجاجات تتصل بحق التعليم باللغة الكردية. وظهرت كذلك مطالب تتعلق بتوحيد المؤسسات وإنهاء تعدد مراكز السيطرة والقرار.

قد تبدو هذه المطالب، للوهلة الأولى، متباعدة؛ فهي تتناول الملكية والعودة والخدمات والحقوق الثقافية وبنية المؤسسات. إن جوهر هذه المطالب الشعبية يتجاوز موضوعاتها المباشرة إلى الصراع على حق المجتمع في إدارة شؤونه، بدلاً من أن يبقى موضوعاً لقرارات سلطة تحتكر السلطة والثروة.

■ السلطة الترميدورية وإعادة إنتاج الوصاية

هنا يتكشف التناقض الأساسي في نهج السلطة الترميدورية. فهي تطلب من المجتمع الصبر والطاعة، وتريد منه منحها تفويضاً مفتوحاً باسم المرحلة الانتقالية، و تريد احتكار تمثيل البلاد، بينما تتعامل مع الاعتراض باعتباره تشويشاً على الاستقرار، لا حقاً سياسياً أصيلاً. وبذلك، تتغير الوجوه والشعارات، فيما تستمر علاقة الحاكم بالمحكوم على أساس الوصاية والإقصاء، وكأن سقوط النظام السابق كان كافياً لمنح السلطة الجديدة حق تقرير مصير السوريين نيابة عنهم.

لكن إسقاط النظام السابق لا يعني أن الدينامية الثوربة انتهت، ولا أن المجتمع مطالب بتسليم إرادته إلى سلطة جديدة. فالثورة ليست مجرد إزاحة حاكم واستبداله بآخر، بل عملية تغيير عميقة للعلاقات الاجتماعية والسياسية تقوم على القضاء على الاستغلال والتهميش، وللآليات التي حُرم الناس من خلالها من تقرير شؤونهم. وأي سلطة تعيد إنتاج علاقات الاستغلال والهيمنة ، مهما رفعت من شعارات، فانها تضع نفسها في النقيض من جوهر التغيير الذي ناضل السوريون من أجله. لذلك، لا يجوز اختزال الاحتجاجات الشعبية في كونها مطالب إصلاحية موجهة إلى سلطة يُفترض بها أن تمنح الناس حقوقهم، بل ينبغي فهمها ضمن الصراع الطبقي الأوسع بهدف انتزاع هذه الحقوق وبناء سلطة نابعة من الجماهير الشعبية.

ومن هذا المنطلق، فإن المطلوب من القوى الديمقراطية واليسارية هو فهم مطالب الاحتجاجات الشعبية وقواها الاجتماعية وسياقاتها، والدفاع عن استقلالها وحق أصحابها في التنظيم والتعبير، والاهم هو الانخراط فيها. ليس على المحتجين الحصول على إذن السلطة كي يعترضوا، ولا إثبات أن مطالبهم مقبولة لديها.

■ من الاحتجاج المتفرق إلى الفعل الشعبي المنظم

مع ذلك، لا يكفي أن يبقى الشارع مساحة لردود الفعل المتفرقة. فتشتت التحركات واختلاف المطالب وغياب الأطر القادرة على ربط النضالات بعضها ببعض يجعلها عرضة للاحتواء والتفريغ والمساومة. والتحدي الحقيقي هو الانتقال نحو فعل شعبي منظم ومستقل، يربط المطالب المباشرة بالصراع الأوسع من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة، ويمنح الفئات المتضررة أدوات فعلية للدفاع عن مصالحها وفرض إرادتها. فالقوة لا تكمن في الاحتجاج وحده، بل في القدرة على تحويله إلى تنظيم ووعي وفعل جماعي مستمر.

إن تصاعد الاحتجاجات، بهذا المعنى، ليس خللاً ينبغي للسلطة احتواؤه بإجراءات أمنية أو وعود مؤجلة، بل مؤشر على أزمة سياسية واجتماعية لا يمكن تجاوزها من دون تغيير جذري في طريقة إدارة البلاد وفي النظام السياسي والاجتماعي القائم. فالمؤسسات والمجالس والنقابات التي لا تمثل الناس ولا تتيح لهم التأثير في القرارات لا يمكن أن تكون بديلاً عن مشاركتهم الفعلية، ولا أن تتحول إلى واجهات تمنح احتكار السلطة غطاءً شكلياً.

سورية ليست ملكاً للسلطة الترميدورية، والمجتمع ليس مديناً لها بالصمت. لا شرعية تعلو على حق الناس في تقرير مصيرهم، ولا مرحلة انتقالية تبرر مصادرة السياسة أو تأجيل الحقوق إلى أجل غير مسمى. الشارع ليس ضيفاً على الحياة العامة، بل ساحة للصراع ومنطلق لاستعادة المجتمع دوره. والثورة التي لا تنتزع للناس حقهم في الحكم والمحاسبة وتقرير مستقبلهم تظل راهنة على جدول اعمال العمال والكادحين .

إعداد هيئة تحرير الخط الأمامي

# جامعة روج آفا: الدمج لا يكفي حين يُمحى لسان الطلبة

القضية الكردية هيئة التحرير

في 18 تشرين الأول/أكتوبر أقرّ مجلس التعليم العالي التابع لسلطة الجولاني دمج جامعة روج آفا بجامعة الفرات وإلحاق كلياتها بها. بعد أسبوعين رفضت إدارة الجامعة آلية الدمج، وفي منتصف تشرين الثاني خرج الطلبة إلى الشارع. خلف الخلاف الإداري سؤال أبسط وأقسى: هل يحق لجيل تعلّم بالكردية اثني عشر عاماً أن يُكمل تعليمه بها؟

■ ما جرى

تأسست الجامعة في القامشلي في تموز 2016 وكانت تتبع الإدارة الذاتية. وبعد اتفاق 29 كانون الثاني 2026 بين سلطة الجولاني وقوات سوريا الديمقراطية بدأ مسار دمج مؤسسات الإدارة الذاتية في مؤسسات السلطة. في أيلول أقرّت لجنة شكّلها وزير التعليم العالي في السلطة الاعتراف بالشهادات الصادرة عن الجامعة، لكن الخلاف انفجر حول الصيغة: ألحقت الوزارة الكليات بجامعة الفرات مؤقتاً إلى حين استحداث جامعة تابعة للسلطة في الحسكة، وأُعلن أن العربية والإنكليزية ستكونان لغتي التدريس الأساسيتين فيها.

في 2 تشرين الثاني أعلن مجلس الجامعة رفض الآلية، وطالب باعتراف جدي بخصوصية المنطقة و«الطابع الكردي» للجامعة، وبعدم إغلاق أي قسم، محذراً من أن الطلبة الذين تعلموا بالكردية سيواجهون صعوبة بالغة في الانتقال إلى الجامعات العربية. وفي 16 تشرين الثاني شهدت الجامعة احتجاجات طلابية أثناء زيارة وفد من السلطة. أما من جهة السلطة، فقال مستشار وزير التربية في مؤتمر صحفي بالحسكة في 15 تشرين الثاني إن اللغة الكردية باتت مادة واحدة في مناهج سوريا كلها.

■ مادة دراسية لا تعني حق التعلم

المرسوم رقم 13 الذي اعترف بالكرد وباللغة الكردية لغة وطنية خطوة مهمة وقد رحّب بها مركز دراسات اللغة الكردية في الجامعة نفسها. غير أن الاعتراف الرمزي شيء، وضمان التعليم الجامعي بلغة الأم شيء آخر. تدريس الكردية «مادة» في المنهاج لا يعالج مصير طالب أو طالبة في كلية الطب أو الهندسة تعلّما بالكردية وسيجدان نفسيهما فجأة أمام مناهج وامتحانات بلغة أخرى، وبمفاضلة عامة قد لا تشمل كل كليات الجامعة. هنا يتحول الدمج الإداري إلى عقوبة طبقية: من يملك الموارد يتحمل الانتقال أو الدراسة في الخارج، ومن لا يملك يخسر سنواته.

■ لا لتسويات فوق رؤوس الطلبة

موقفنا واضح: التعليم ليس ورقة تفاوض. مسار الدمج جرى على مستوى التفاهمات بين الأطراف الرسمية، فيما بقي الطلبة والكادر التدريسي، وهم أصحاب المصلحة الأولى، خارج غرفة القرار. ولا تُحمَّل المسؤولية لطرف واحد، لكن أي تسوية تُحسم فوق رؤوس الطلبة يدفع هؤلاء ثمنها، وهذا ما ينبغي تجنبه. وقد طالب اتحاد مثقفي روج آفا بالتحقيق في اعتداء على طلبة، وهي واقعة تحققنا منها عبر رفاقنا على الأرض، ونرى أن التحقيق فيها الخطوة الأولى لأي تسوية تُراعي الطلبة.

■ ما نناضل من أجله

• حق التعليم بلغة الأم، بما فيه التعليم الجامعي، في إطار نظام تعليمي ديمقراطي موحد.

• ضمان استمرار جميع كليات الجامعة وأقسامها وعدم ضياع سنوات الطلبة، وإدراجها كلها في المفاضلة.

• اعتراف كامل ومجاني بالشهادات الصادرة عن الجامعة.

• تمثيل منتخب للطلبة والكادر التدريسي في أي صيغة تُعتمد، وتعليم عام مجاني.

**إعداد هيئة تحرير الخط الأمامي**



# فاتورة الحرب على إيران يدفعها البحّارة والطبقات الكادحة

قضايا العالم هيئة التحرير

منذ 28 شباط/فبراير تشن الولايات المتحدة وإسرائيل حرباً على إيران، ولا نهاية دائمة لها في الأفق. تُحصى الحرب عادة بالصواريخ والمدن المقصوفة، لكن لها حساباً آخر أقل ظهوراً: بحّارة من بلدان الجنوب ماتوا أو عَلقوا في عرض البحر، وأسعار وقود لا تنزل، وتضخم يصل إلى موائد الطبقات الكادحة بعيداً عن الخليج.

■ البحّارة: عمال بلا حماية

سجّلت المنظمة البحرية الدولية مقتل ما لا يقل عن 25 بحّاراً في هرمز ومحيطه منذ اندلاع الحرب، وأعلنت 136 حادثاً أمنياً. كثير من القتلى مواطنون من الهند، إحدى كبرى الدول المصدّرة لعمال البحر. وفي الأسابيع الأولى علق نحو عشرين ألف بحّار على سفن لا تستطيع المغادرة، وتحدث الاتحاد الدولي لعمال النقل عن «تخلٍّ» بالمعنى القانوني لا مجرد تأخر في الإعادة إلى الوطن. وتقول الجهة نفسها إن هؤلاء مدنيون، وإنهم ليسوا طرفاً في هذه الحرب. وتتحدث نقابة بحّارة إيرانية عن مقتل 44 بحّاراً إيرانياً بين عمال البحر والموانئ، ولم تتحقق الجزيرة من هذا الرقم بشكل مستقل، لذلك نورده بوصفه رقماً نقابياً.

الدرس الطبقي هنا بسيط: حين تُغلق الممرات وتتبادل القوى العظمى الحصار، من يبقى في خط النار هم العاملون والعاملات الأقل أجراً والأبعد عن مراكز القرار، يُجبَرون على الإبحار بقرار ملاك السفن ورهن العقد والراتب.

■ النفط والتضخم: الحرب في جيب العاملين والعاملات

حتى بعد أن استعادت تدفقات النفط جزءاً كبيراً من مستواها، بقي برنت في أعلى مستوياته منذ نيسان، فوق مستواه قبل الحرب بأكثر من 60%. ويراهن المتعاملون على أسعار مرتفعة حتى عام 2028 بحسب تحليل نُشر في تشرين الأول. وفي أيلول بلغ سعر الديزل في الولايات المتحدة رقماً قياسياً، بزيادة 58% منذ بدء الحرب. وحذّرت مراكز أبحاث من أن موجة التضخم الناتجة عن الطاقة «في بدايتها».

لنقل ذلك بلغة الشارع: كل ارتفاع في الطاقة يمر عبر النقل والغذاء والتصنيع ليصل إلى سعر الخبز. والأسر العاملة تنفق على هذه البنود الحصة الأكبر من دخلها، فهي الأكثر تضرراً. أما في سوريا، فتوقعنا أن يتضاعف الضغط على الأسعار المستوردة والمحروقات في بلد يعيش أصلاً فجوة بين الأجور وكلفة المعيشة.

■ موقفنا

نقف مع إيران وشعبها ضد الحرب الإمبريالية عليها. تضامننا غير مشروط: لا نطلب ممن يتعرض للقصف والحصار والإبادة من اكبر دولة امبريالية أن يشبهنا كي نقف معه في حقه بالحياة والوجود، مع احتفاظنا النقدي للنظام الحاكم في إيران . ونعارض الحرب أيضاً لأن من يدفع كلفتها هي الطبقات الشعبية في كل مكان، ولأن لشعوب المنطقة كل الحق في تقرير مصيرها بنفسها لا بالقنابل أو إملاءات الدول الامبريالية الكبرى.

■ ما نناضل من أجله

• وقف الحرب فوراً وانسحاب القوات الأجنبية وفك الحصار عن إيران.

• حماية قانونية فعلية للبحّارة: حق الرفض والإعادة إلى الوطن وتعويض الضحايا.

• رقابة على أسعار الطاقة والغذاء وحماية الطبقات الكادحة بتمويل من ضرائب على أرباح شركات الطاقة والشحن.

• تضامن عمالي عابر للحدود مع عمال الموانئ والسفن.

• دعوة الجماهير العمالية لإنهاض نضالاتها لوقف الجنون الحربي الامبريالي لحكوماتها بتغيير اجتماعي جذري

إعداد هيئة تحرير الخط الأمامي



الثلاثاء 24 نوفمبر 2026

# أعمال الشغب ليست بلا وعي؛ إنها سياسية

دليل المتمرد*ة بقلم جودي كوكس

تريدنا المؤسسة الحاكمة أن نعتبر أعمال الشغب عنفاً غير عقلاني، وأن نرى في النهب تعبيراً عن الجشع. لكن التمردات في الشوارع تحدّت، على امتداد التاريخ، سلطة الدولة، كما تكتب جودي كوكس.

قال مارتن لوثر كينغ، قائد حركة الحقوق المدنية، عام 1967: «في التحليل الأخير، أعمال الشغب هي لغة الذين لا يُسمَع صوتهم».

يُحتفى اليوم بمارتن لوثر كينغ باعتباره الوجه الوقور لحركة الحقوق المدنية للسود، التي تبنّت اللاعنف. لكن فهمه لأعمال الشغب والنهب لا يجد صدى يُذكر لدى أولئك الذين يسارعون إلى إدانة أعمال النهب في المدن الفرنسية.

فالمنافقون الذين يبرّرون الإبادة الجماعية في غزة وقصف المدارس في إيران يسارعون إلى التنديد بالمراهقين المشاركين في أعمال الشغب.

وكثيراً ما يحتفي المفكرون الأكثر تقدمية بأعمال الشغب التي وقعت في الماضي، ويعتبرونها مفهومة وتحمل طابعاً راديكالياً. لكنهم يدينون أعمال الشغب اليوم.

يصطف السياسيون ووسائل الإعلام لإدانة المشاركين في أعمال الشغب باعتبارهم مجرمين، وتُقدَّم أفعالهم الأنانية على أنها تقوّض الاحتجاجات المشروعة. لكننا نعيش في مجتمع يحثّنا باستمرار على قياس قيمتنا من خلال الملابس التي نرتديها، والهواتف التي نمتلكها، والمنازل التي نسكنها.

ويعرف معظم الشباب أنهم سيُحرَمون دائماً من فرصة الاستمتاع بهذه الأشياء.

لطالما أدّت أعمال الشغب والنهب دوراً كبيراً في تاريخ التغيير الاجتماعي.

وليست هذه الأعمال مثيرة للجدل لأنها تقوّض الحركات الاحتجاجية، بل لأنها غالباً ما تمثّل أكثر تكتيكات الحركة راديكالية. هذه هي الحجة التي تدافع عنها فيكي أوسترفايل في كتابها «دفاعاً عن النهب» (In Defence of Looting).

أعمال الشغب تُحقّق نتائج. فقد أجبرت انتفاضات المدن الداخلية في بريطانيا عام 1981 حكومة المحافظين على تحويل الأموال إلى المجتمعات الحضرية.

كما أجبرت أعمال الشغب ضد ضريبة الاقتراع في ميدان ترافالغار بلندن عام 1991 مارغريت تاتشر، التي كانت توصف بأنها «لا تُقهَر»، على التخلي عن سياستها.

والنهب أيضاً يُحقّق نتائج. فهو يتيح للفقراء التمتّع بالسلع الحصرية التي تُقدَّم لهم بوصفها رموزاً للنجاح. وفي كثير من الأحيان، يعني ذلك أن تتمكن العائلات من الحصول على الضروريات الأساسية التي لا تستطيع تحمّل تكلفتها. فالنهب، أو «التسوّق البروليتاري»، وسيلة فعّالة للاستيلاء المباشر على الممتلكات.

وكما يكتب ديليو فاسكيز في كتابه «دفاع الفقير عن أعمال الشغب» (The Poor Person's Defence of Riots)، فإن النهب «ينتهي بأن تحصل على الأشياء التي تسعى إليها».

تركّز وسائل الإعلام دائماً على «الإجرام»، وتتجاهل المظالم السياسية للمشاركين في أعمال الشغب. لكن المحتجين السلميين الذين يتصرفون «بأدب وانضباط» لا يحظون هم أيضاً بمنابر إعلامية.

لا تنقل وسائل الإعلام الاحتجاجات بموضوعية قط. ففي عام 1967، شرحت مجلة The Movement، الصادرة عن لجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية في الولايات المتحدة، عبث محاولة استرضاء وسائل الإعلام. وكتبت: «إن الصحافة اليومية في أميركا، التي يديرها البيض، ليست مراقباً موضوعياً ونقدياً للأحداث. فالصحف مؤسسات صناعية».

تتجاهل وسائل الإعلام الفقر الذي تعاني منه المجتمعات المهمّشة. ولذلك، عندما تنفجر هذه المجتمعات غضباً، يبدو الأمر وكأنه انفجار غير عقلاني.

لا تحتاج الشرطة إلى ذريعة كي تمارس العنف. فهي تهاجم المحتجين السلميين وتُخضع المجتمعات التي تتعرض للتمييز العنصري لمعاملة وحشية.

غالباً ما تكون أعمال الشغب ردّاً على وحشية الشرطة، لا سبباً لها.

وكثيراً ما تُلقى مسؤولية أعمال الشغب على «محرّضين من خارج المجتمع». ففي جنوب الولايات المتحدة، كان العنصريون يتهمون الناشطين القادمين من الشمال بإثارة غضب السود وتحريضهم.

أما اليوم، فيُتّهم الجميع بأنهم محرّضون من الخارج: من الملياردير جورج سوروس، إلى مناهضي الفاشية، والفوضويين، والمسلمين، واليسار الثوري.

إن فكرة «المحرّضين من الخارج» تنتزع من المحتجين قدرتهم على الفعل والمبادرة. فهي تفترض أن تجارب المشاركين في أعمال الشغب أنفسهم لا تكفي لإلهامهم القيام بأفعال المقاومة.

قد تكون أعمال الشغب فوضوية ومدمّرة، ولا سيما عندما يُمنع المشاركون فيها من الوصول إلى مراكز السلطة والثروة. وقد يتفهّم كثيرون نهب متاجر الأزياء الفاخرة، لكنهم ينفرون من تدمير المتاجر الصغيرة المملوكة للعائلات.

غير أن جميع الاحتجاجات الجدية، من العصيان المدني إلى الإضرابات، تجعل الحياة صعبة على بعض الناس العاديين.

في ستينيات القرن الماضي، طُلب من أساناتا شاكور، المنتمية إلى حركة الفهود السود، إدانة المشاركين في أعمال الشغب الذين أضرموا النار في أحيائهم نفسها. فأجابت: «هذه المتاجر ليست ملكاً لهم. أنا سعيدة لأنها أُحرقت، لأن تلك المتاجر كانت تسرقهم منذ البداية».

يُدان المشاركون في أعمال الشغب باعتبارهم مجرمين انتهازيين يقفون خارج الصراع السياسي. ووفق هذا التصنيف، يهتم «المحتجون الجيدون» بالقضايا السياسية، بينما لا يسعى «مثيرو الشغب السيئون» إلا إلى الحصول على أحذية رياضية وحقائب يد.

وكما تكتب أوسترفايل: «تقوم هذه الانتقادات على فكرة مفادها أن الفقراء السود أو أبناء الطبقة العاملة لا يعرفون ما يفعلونه؛ وأنهم عندما يشاركون في أعمال الشغب والنهب، يتصرفون خارج نطاق العقل، وخارج إطار النضال "الحقيقي"».

بلغت هذه الاتهامات ذروتها خلال أعمال الشغب في لوس أنجلوس عام 1992. فقد اندلعت الاحتجاجات رداً على تعرّض رجل أسود للضرب على أيدي رجال الشرطة، الذين برّأتهم هيئة محلفين مؤلفة بالكامل من البيض من ارتكاب أي مخالفة.

وشرحت الروائية سيلفيا وينتر أن المشاركين في أعمال الشغب صُوّروا باعتبارهم «منقادين بسحر الإعلانات». وعندما أُحبطت هذه الرغبة المصطنعة في الاستهلاك، انقلبوا على بعضهم بعضاً. وقد جرّد هذا التصوير المشاركين من إنسانيتهم ومنح الأحداث طابعاً منزوعاً من السياسة.

إن فكرة أن أعمال الشغب تتعارض مع الحركات السياسية تكرّس تجريم مجتمعات الطبقة العاملة والسود. وعندما ضرب إعصار كاترينا الولايات المتحدة عام 2005، أثّرت الأحكام المسبقة المرتبطة بإجرام السود في طريقة التعامل مع الكارثة.

لقراءة المقال كامل زورو موقعنا

revoleftsyria.org

الأربعاء 28 أكتوبر 2026

# لغة الذين لا صوت لهم: في نقد الأخلاق البورجوازية وشرعية غضب المهمشين

دليل المتمرد*ة
هيئة التحرير

**حين يشتعل الشارع ويتصاعد الدخان من واجهات المتاجر الفارهة، تسارع أجهزة السلطة وأبواقها الإعلامية إلى ارتداء ثوب الفضيلة الزائفة. فجأة، يتحول عنف النظام القائم، وهو عنف يومي، صامت، وبنيوي يمارس التجويع والإفقار بحق الملايين—إلى "نظام عام يجب صونه"، بينما يُصوَّر غضب المفقرين والمهمشين بوصفه "تخريباً عدمياً" و"سلوكاً همجياً منفصلاً عن الوعي السياسي".**

لا يصدر هذا التفكير من مجرد كسل فكري، بل هو استراتيجية طبقية دفاعية تستهدف نزع السلاح السياسي من يد أكثر الفئات استغلالاً وتهميشاً. حين قال قائد حركة الحقوق المدنية مارتن لوثر كينغ في عام 1967 إن "الشغب هو لغة من لا يُسمع لهم صوت"، لم يكن يطلق استعارة خطابية لتبرير الفوضى، بل كان يفكك الآلية التي تستخدمها الطبقات الحاكمة لإسكات المستغَلين. واليوم، بينما يقف النظام العالمي مبرراً الإبادة المروعة في غزة وحروب التدمير الإمبريالي في الشرق الأوسط، يرتعد هلعاً حين يجرؤ مراهقون محرومون على تحطيم واجهة متجر فاخر أو الاستيلاء على بضائع حُرموا منها بفعل قوانين السوق المتوحشة.

تعتمد المنظومة السائدة على تقنية خبيثة لفرز الحراك الجماهيري إلى فسطاطين متعارضين: "المتظاهر الجيد" ذو السلوك القويم، الذي يلتزم بمسارات الاحتجاج التي ترسمها له وزارة الداخلية ويمارس طقوس الرفض الرمزي دون المساس بحركة الإنتاج أو سريان رأس المال، وفي المقابل "المشاغب الشرير" الذي يُصور كعنصر خارجي، طفيلي، وانتهازي يسعى وراء النهب المجاني.

تكتسب هذه الرواية فعاليتها حين يسقط في فخها اليسار البرلماني والقيادات النقابية البيروقراطية. ففي فرنسا، خلال موجات الغضب الأخيرة التي انطلقت من حصار طلاب المدارس لمؤسساتهم رداً على تدهور ظروف التعليم والخدمات العامة، سارعت الدولة إلى فرض حظر تجول جزئي وإطلاق يد الشرطة، متذرعة بـ "عناصر أقصى اليسار" والناهبين القادمين من "الضواحي الفقيرة". ولم يتأخر الرد المؤسساتي؛ إذ خرجت كونفدراليات نقابية كـ "القوة العاملة" (Force Ouvrière) لتدين ما وصفته بـ "الاعتداءات على الممتلكات"، معتبرة أن التخريب يشوه المطالب المشروعة. حتى وصل الأمر بزعيم "فرنسا الأبية" جان لوك ميلانشون إلى التنصل من عمليات النهب واصفاً إياها بأنها "أفعال خالية من المعنى السياسي وتتعارض مع أساليبنا".

**«أعمال الشغب ليست انحرافاً عن المسار النضالي، بل هي تكتيك شديد الجذرية في لحظات انسداد الأفق السياسي، وردة فعل مباشرة على عنف الدولة التي تحمي الاحتكار وتترك الجماهير لتتعفن في الفقر».**

إن هذا الموقف الإصلاحي، رغم ادعائه إدانة قمع الدولة، يرتكب خطيئة نظرية وسياسية فادحة؛ فهو يفترض أن أعمال الشغب تقع خارج الصراع الطبقي، وأن النهب فعل غير عقلاني. وكما توضح الباحثة فيكي أوسترويل في دراستها المرجعية "دفاعاً عن النهب"، فإن جذور هذه الإدانة تنطلق من فوقية برجوازية تفترض أن أبناء الطبقة العاملة والمجتمعات المعرّقة لا يفهمون مصالحهم الحقيقية، وأنهم بمجرد نزولهم إلى الشارع يصبحون مسلوبي الإرادة أمام بريق الاستهلاك. الحقيقة على النقيض من ذلك تماماً: أعمال الشغب ليست انحرافاً عن المسار النضالي، بل هي تكتيك شديد الجذرية في لحظات انسداد الأفق السياسي، وردة فعل مباشرة على عنف الدولة التي تحمي الاحتكار وتترك الجماهير لتتعفن في الفقر. في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، يُحاصر الفقراء ليلاً ونهاراً بآلة إعلانية جبارة تربط الكرامة الإنسانية وحق الوجود باقتناء الماركات، والأجهزة، والأحذية الفاخرة. لكن هذه المنظومة ذاتها تغلق أبواب الصعود الطبقي في وجوههم، وتجعل أقصى طموحاتهم الحصول على الحد الأدنى من الكفاف اليومي.

في هذا السياق، لا يمثل الاستيلاء على السلع مجرد "جريمة سرقة"، بل هو تفكيك عملي لوثنية السلعة وقداسة الملكية الخاصة.

عندما تُنهب بضاعة من متجر مملوك لشركة كبرى، فإنها تُنتزع من دورة التبادل، وفائض القيمة، والربح؛ تتوقف عن كونها سلعة لتصبح شيئاً يُستفاد منه مباشرة. هذا ما عبّر عنه ديليو فاسكيز في أطروحته (دفاع الفقير عن الشغب) بوصف النهب "تسوقاً بروليتارياً مباشراً" يقدم نتائج ملموسة وفورية للمجتمعات التي تُركت للجوع. بل إن الأنثروبولوجي نيل كيتنغ شبّه هذه الظاهرة بطقس "البوتلاش" التاريخي لدى الشعوب الأصلية في شمال غرب المحيط الهادئ؛ وهو الطقس الذي كان يقوم على التدمير الطوعي أو التوزيع المجاني للفائض الاستهلاكي لمنع تراكم الثروة و تكريس التفاوت، وهو ذات الطقس الذي جرّمته السلطات الاستعمارية الكندية بوصفه تهديداً مباشراً للحضارة الرأسمالية.

وتشير الشواهد التاريخية إلى أن الاحتجاجات الجماهيرية الغاضبة غالباً ما أسفرت عن تنازلات سياسية واقتصادية ملموسة عندما أغلقت أساليب التعبير التقليدية. ففي بريطانيا، أدّت انتفاضات المدن عام 1981 إبان حوادث بريكستون وتوتكستيث إلى إرغام حكومة المحافظين على إعادة توجيه الموارد وضخ أموال طائلة لدعم الأحياء المهمشة. وتكرر الأمر في احتجاجات "ضريبة الرأس" عام 1991 التي اندلعت في ميدان ترافالغار بلندن، حيث أدت الضغوط الشعبية إلى إلغاء الضريبة وتراجع رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر عن موقعها.

كما شَكّلت أحداث لوس أنجلوس عام 1992 محطة مفصلية كشفت عن عمق الأزمة الاجتماعية والعرقية والنظام القضائي، متجاوزة السرديات الرسمية حول الاستقرار. وفي سياق أحدث، أعادت انتفاضة فيرجسون عام 2014 عقب مقتل مايكل براون تسليط الضوء على أبعاد العدالة الاجتماعية والتفاوت الطبقي من خلال حملات نقدية تساءلت عن جذور الاستغلال ومفهوم الملكية.

وحتى داخل التاريخ الأوروبي المبكر، يوثق المؤرخ الماركسي إي. بي. تومبسون في دراسته لـ "الاقتصاد الأخلاقي للجمهور الإنجليزي في القرن الثامن عشر"، كيف كانت حشود الفلاحين الجياع تقتحم مخازن الحبوب لا لسرقتها عبثاً، بل لبيعها بالقوة في الأسواق بالأسعار العادلة والشعبية، ثم تعيد أكياس القمح الفارغة والنقود لأصحابها لكسر الاحتكار؛ ما يبرهن أن العنف الشعبي كان دوماً منضبطاً بمنطق أخلاقي نقيض لمنطق السوق الاستغلالي.

بين الاستجابة الأمنية وفرضية "المحرض الخارجي":

تسعى البرجوازية وحراسها دوماً إلى إنكار العفوية الثورية عبر استدعاء فزاعة "المحرضين الخارجيين". في الجنوب الأمريكي إبان حقبة الفصل العنصري، كان يُتهم نشطاء الشمال بتحريض العمال السود، واليوم يُنسب كل شغب عمالي أو طلابي في أوروبا إلى أصابع خفية: من المليارديرات إلى حركات "الأنتيفا" والمخربين وشبكات المهاجرين. إن هذه السردية تستبطن احتقاراً دفيناً للطبقات المسحوقة؛ فهي تفترض أن واقع القهر والجوع والبطالة وعنف الشرطة اليومي ليس كافياً بحد ذاته لدفع الجماهير إلى الانفجار. الشرطة لا تنتظر سبباً لتبطش؛ إنها الأداة التي تحتكر العنف لحماية رأس المال. وكما يشير إيان غيلمور في كتابه أعمال الشغب والانتفاضات والثورة، فإن عنف الحكام في التاريخ فاق دائماً عنف المحكومين بأضعاف مضاعفة، غير أن الدولة تسبغ على إرهابها صفة "الشرعية وإنفاذ القانون"، بينما تحرم الجماهير من مجرد الدفاع عن النفس. وحين تُسأل القيادات الثورية عن الضرر الذي قد يلحق ببعض المتاجر في الأحياء الشعبية، يظل رد المناضلة أساتا شاكور (عضوة حزب الفهود السود) درساً بليغاً في التحليل الطبقي حين سُئلت عن إحراق متاجر في أحيائهم: "إنهم لا يملكون تلك المتاجر. أنا سعيدة لأنهم أحرقوها، لأن تلك المتاجر كانت تسرقهم وتمتص دماءهم في المقام الأول". إن ألم احتراق متجر عائلي صغير—رغم كونه نتاجاً ثانوياً لعجز الغضب عن الوصول إلى مراكز القرار المحصنة—لا يقاس بحجم الكارثة اليومية التي تخلفها البنوك والمضاربون العقاريون الذين يطردون آلاف الأسر إلى الشارع.

**«إنهم لا يملكون تلك المتاجر.. أنا سعيدة لأنهم أحرقوها، لأن تلك المتاجر كانت تسرقهم وتمتص دماءهم في المقام الأول».**
**أساتا شاكور (مناضلة في حزب الفهود السود) —**

الأبعاد الاقتصادية للتحولات الاحتجاجية في بلدان الجنوب

إن المنطق الطبقي ذاته الذي يدين مراهقاً في ضواحي باريس أو مانشستر هو الذي يُستخدم لشيطنة أي هبة جماهيرية في بلدان الجنوب والمستعمرات السابقة. فالرأسمالية المعولمة تعمل كشبكة متصلة: النهب الإمبريالي لثروات الجنوب يمول رفاهية النخب في الشمال، والسياسات النيوليبرالية المفروضة عبر صندوق النقد الدولي والأنظمة الديكتاتورية التابعة تُفرغ المجتمعات في آسيا وأفريقيا والمنطقة العربية من أسباب الحياة.

عندما تنتفض جماهير الفقراء في العالم العربي أو مدن أمريكا اللاتينية، وترشق مقرات السلطة بالحجارة، وتستعيد مستودعات الأغذية أو تقطع الطرق على شاحنات الشركات الاحتكارية، تخرج الأنظمة باللغة الاستعمارية ذاتها: "مخربون"، "مثيرو فوضى"، "أجندات خارجية"، و"مساس بالممتلكات العامة". يُطلب من الجائع أن يموت بصمت، وأن يقف في طوابير الخبز بإذلال، فإن صرخ أو كسر القيد، صار متهماً بتهديد "الاستقرار". إن التضامن الأممي لا يعني نسخ النماذج أو ادعاء توجيه صراعات الآخرين، بل فهم أن المعركة ضد جهاز الدولة الطبقي وضد قداسة الملكية الخاصة هي معركة واحدة تخاض على جبهات متعددة في قلب المراكز الرأسمالية وأطرافها المنهوبة معاً.

إن دفاعنا كاشتراكيين ثوريين عن أعمال الشغب لا يعني تحويلها إلى صنم، ولا يعني الاكتفاء بها. إن نقدنا الراديكالي لها ينطلق من منطلق مغاير تماماً لنقد البرجوازية والإصلاحيين؛ فنحن لا ننتقد الشغب لأنه "تجاوز القانون والآداب العامة"، بل ننتقده لأنه لا يذهب بعيداً بما فيه الكفاية.

إن الشغب في الشارع فعل دفاعي؛ إنه يهز أركان الدولة ويكشف هشاشتها، ويزعزع منطق الربح لأيام أو أسابيع، لكنه يظل غير كافٍ لإسقاط النظام الاجتماعي الرأسمالي أو بناء بديل تحرري دائم. الشغب لا يملك الطبيعة الديمقراطية والتنظيمية الجماعية التي يوفرها النضال في مواقع الإنتاج. لا يمكن كسر سلطة رأس المال بمجرد حرق الشارع أو نهب المتاجر الفاخرة؛ بل بانتزاع السيطرة على المعامل، والموانئ، ووسائل النقل، والاتصالات، والمدارس، والمستشفيات.

المهمة التاريخية لا تقتصر على هدم العالم القديم، بل في امتلاك القدرة على بناء العالم الجديد. إن الشرارة التي تشتعل في الأحياء الفقيرة والشوارع الخلفية يجب أن تلتحم بالإضرابات الجماهيرية العامة وباحتلال مواقع العمل، لتحويل الغضب الانفجاري العفوي إلى قوة طبقية واعية ومنظمة قادرة على تجريد البرجوازية من سلطتها الاقتصادية والسياسية وإرساء الاشتراكية من الأسفل. وحتى تكتمل تلك الشروط، فإن مكان اليسار الثوري الحقيقي والمبدئي هو الوقوف في الخندق ذاته مع أولئك الذين يرفضون الموت جوعاً، والدفاع عن حق المسحوقين في التمرد بكل الأشكال التي يمليها عليهم واقعهم المرير.

# هل المؤسسات مستقلة عن الرأسمالية؟

دليل المتمرد*ة
هيئة التحرير

أولا، إن المنطق الذي يزعم بأن الإدمان النفطي هو قرار سياسي او اقتصادي محض ، فهو ضرب من الهزل المتعالي على الواقع الإقتصادي. إن النفط الخليجي أعلى هامش ربحي في تاريخ تداول السلع ، أعلى من الأسواق السوداء و من تجارة المخدرات. الدول النفطية التي تنفق رأسماليا و تشغيليا 10 دولارات و تبيع المنتج بمعدل 69 دولار (معدل برنت عام 2025). تحتاج أن توظف رؤوس أموال أضعاف رأس المال النفطي لتتجاوز الفارق في معدل هامش الربح الصناعي والخدمي بالمقارنة مع هامش الربح النفطي. هذه الاستثمارات بعيدة عن اللحظة الواقعية الراهنة. الرؤية تتحايل على هذا التباين بين النفط و الربحية الغير نفطية عبر نموذجين: 1) فقاعة الدين العام والخاص ، 2) تحويل العوائد النفطية الى قطاعات غير نفطية. هذه الأدوات لا تسد الفجوة في التباين إلا عبر عقود طويلة جداً.

ثانيا، مشروع الرؤية عزز من الإعتماد على النفط لإعادة تدوير العوائد إلى استثمارات عالية المخاطر و استثمارها في القطاع الغير نفطي. في زمن الملك عبدالله كانت الدولة تبيع النفط بسعر 70 دولار لتحقيق الموازنة المالية السنوية من دون عجز مالي، أما في عام 2025 أصبحت الدولة تحتاج أن تبيع النفط بمعدل أعلى من 90 دولار لتحقق التوازن المالي الحكومي في الميزانية (الشرق / بلومبرغ). هذه النتائج لم تحدث إلا بعد الرؤية ، رؤية تنويع مصادر الدخل. عملياً ، أصبحت الرؤية تحتاج الى النفط أكثر من السابق ، ونحتاج أن نبيعه بأعلى من سعر السوق بـ 30%, وأعلى من عهد الملك عبدالله ب 20 دولار للبرميل.

ثالثا، حرية التجارة و نظرية حرية السوق أصبحت عمليا تقود إلى احتكارات في مختلف القطاعات: الصادرات، إنتاج الطاقة ، الاحتياطي النقدي ، الإنتاج الصناعي ، المعادن النادرة. كلها ميادين ليست مفتوحة لمنافسة عادلة ، بل تسيطر عليها احتكارات دولية. هذه هي العقبة أمام الدخول المتأخر تنمية التنوع في مصادر الدخل ، أصبحت الحكومات المتأخرة تفقر لإمتياز براءات الاختراع و القدرة على التنافس العالمي ، لأن الحكومات الأخرى لم تسيطر و تحتكر وحسب بل سددت تكلفة رأس المال و تمتلك امتياز خفض الأسعار و رفع الإنتاج. في الإنتاج الصناعي من ينتج أولاً يعيق القدرة الإنتاجية لدى القوى المتأخرة في الدخول ، عبر الحواجز و الهيمنة على السوق و سداد التكلفة الرأسمالية و القدرة على الهيمنة على حصص سوقية في مسار الصادرات الدولية. سأضع مثال و نموذج على ذلك للكاتب الإقتصادي فواز الفواز في رسالة الى وزير الإتصالات السعودي: "معالي الوزير: لن ادخل معاك في ارقام. لكن لدي عده اسئلة ذات علاقة: ١- اين براءات الاختراعات بعد ما ذكرت من استثمارات، هل تعلم ان الايكترونيات المتقدمة بدأت مع الصينية هاووي ؟.٢- اين المنتجات المنافسة عالميا، كيف تقارن تجاربنا مع SK Hynix الكورية؟.٣-هل الشركات المدرجة تقدم تقنية خاصة فيهم ام مجرد تكييف لخدمات معروفة؟.٤-اين دورنا في الذكاء الاصطناعي بدقة في سلم القيمه من حيث التقنيات و النموذج و التطبيقات؟.٥- الى مرحلة السوق محتكر من قبل سيسكو و شركتين هندية؟". لم يعلق أي شخص على هذه الأسئلة النقدية والموضوعية.

رابعاً، السعودية و أغلب الحكومات الخليجية لديها رصيد هائل من المشاريع المتعثرة. المركز المالي في الرياض نموذجا ، ومشروع المترو استغرق أكثر من ١٠ سنوات ، والعديد من المشاريع الكبرى تعاني من التعثر. هذا الأمر لم يحدث بعد إعلان الرؤية الإقتصادية، فمشروع المدن الصناعية الوهمية بقيادة الصباغ أثناء حكم الملك عبدالله نموذجا. ضعف الإنجاز والتمويل والتنفيذ في القطاع الإنشائي ، أخرج الشركات الكبرى من القطاع و انكمشت قيمتها السوقية كحال مجموعة بن لادن و سعودي اوجيه، بعد كوارث و أزمات و إهمال في معايير السلامة وغيرها من الأسباب. في عام 2016 رصدت صحيفة أرقام: "كشف برنامج متابعة مشاريع منطقة الرياض بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أن عدد المشاريع المتأخرة والمتعثرة في منطقة الرياض بلغ 671 مشروعا بتكلفة تصل إلى نحو 57.4 مليار ريال". تصريحات وزير المالية السابق العساف عام 2014 ، قبل الرؤية ، كان يتحدث حينها عن أن نسبة المشاريع المتعثرة هي 13% ، في عام 2017 تحت إدارة الرؤية أصبحت النسبة 22.5% (صحيفة الوطن ، يوليو 2018). الآن أصبح الجدل الإقتصادي الراهن هو هل المشاريع هي متعثّرة أم متأخرة ؟ و من ثم نسأل هل هي مجرد التعامل مع الأولويّات كما قال وزير المالية ، أم إن التعثّر هو أزمة بنيوية في المشاريع الكبرى تاريخياً ؟ كيف أرتفعت نسبة تأخر \ تعثّر المشاريع بعد الوعود لأمريكية بإستثمار ترليون دولار خلال 5 أعوام ، اليست مفارقة بأن الفارق الزمني بين تأجيل مشاريع نيوم و الوعود بالإستثمار في الولايات المتحدة هي فارق بضعة أشهر فقط؟

خامسا ، نموذج التنمية الغير نفطية بقروض و ديون يتحول جدلياً \ تفاعلياً إلى عبأ اقتصادي. تراكم العجز السعودي بلغ أكثر من 2 ترليون ريال ، كانت السعودية تسدد جزء من العجز و جزء آخر هو الدين العام ، للتحكم في مستوى الدين مقابل الناتج المحلي. أصبحت السعودية تنفق 60 مليار ريال سنويا لتخفيض إجمالي الدين ، و 30 الى 60 مليار ريال سنوياً كتكلفة دين (فوائد و أقساط). الإعتماد على الديون تجاوز الدين العام و هدد السيولة المالية في قطاع البنوك عام 2024 – 2025. و بالتوازي أصبحت المؤسسات التابعة للدولة تقترض و تحتسب ديونها على منشآتها وليست جزء من الدين العام. ١٠ شركات سعودية بلغت ديونها أعلى من الديون الخارجية لمصر. عبأ المشاريع المتعثرة هو أسوأ طريق للتنويع في مصادر الدخل. أصبح الدين العام عقبة اقتصادية امام سياسة التنويع في مصادر الدخل.

سادسا، فشل إستقطاب الاستثمار الأجنبي هو جزء من تعثر حركة الاستثمارات الأجنبية عالميا بعد أزمة كورونا. الاستثمار الأجنبي لم يتعافى إلى مستويات عام 2015 عالميا. فقدت التدفقات الإستثمارية الأجنبية عالمياً ثلث قيمتها بالمقارنة بين عام 2015 و عام 2025 ، وفي السعودية تراجعت نسبة صافي التدفقات الواردة في الإستثمار الأجنبي من 2.89% من الناتج المحلي عام 2021 الى 1.72% عام 2024 (انخفضت بنسبة 40%). عندما درست الإستثمار الأجنبي وجدت عدة ملاحظات مهمة: أولاً ، الإستثمار الأجنبي في الخليج فقد مستويات الربحية والنمو الذي كان يحققها في الطفرة الأخيرة في بداية الألفية (2004 – 2012). اليوم ينمو الإقتصاد السعودي نصف مستويات نمو الطفرة الثانية ، لذلك لا يُعتبر بيئة محفزة للإستثمار. ثانياً ، ثلثين الإستثمارات الصادرة في الإستثمار الأجنبي العالمي تتجه غرباً نحو الإقتصاديات الصناعية المتقدمة.

لقراءة المقال كامل زورو موقعنا
revoleftsyria.org

الخميس، 12 نوفمبر 2026




جريدة الخط الأمامي، لسان حال اليسار الثوري، الذي تأسس في منتصف شهر ت1/اكتوبر 2011 من رحم الثورة الشعبية السورية العظيمة. جريدتنا تعبر عن المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتطرح المساهمات الفكرية الاشتراكية الثورية بارتباطها مع خبرات نضال الجماهير والتحليل الملموس للواقع ضمن سياقات الثورة الشعبية العاصفة التي اندلعت في آذار 2011، وفق مرجعيتنا الاشتراكية الثورية الأممية، ومن الخبرات النضالية الطويلة للطبقة العاملة السورية.

لقد مثّلت الثورة الشعبية السورية مختبرًا حيًّا لولادة التنظيم الذاتي للطبقات الكادحة من خلال تشكيل التنسيقيات والمجالس المحلية كأدوات تعبّر عن الإرادة الجماهيرية القاعدية. هذه التجارب لم تكن مجرّد لحظات عابرة، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من التراث النضالي الذي يشكّل ركيزة أساسية لحزبنا في تقديم البديل الاشتراكي كإجابة تاريخية على أزمة النظام الرأسمالي المتداعية أممياً و سورياً.

إننا، ورغم إدراكنا بأن منظمتنا لم تصبح بعد الحزب العمالي الاشتراكي الثوري المنشود، لكنها تعمل بحزم على بنائه كشرط ضروري لمواصلة النضال الطبقي والانتصار في الموجات الثورية المقبلة.

ومن هنا، فإننا ندعو جميع المناضلات والمناضلين المؤمنين ببرنامجنا ورؤيتنا الثورية إلى الانضمام إلينا، في سبيل الدفع بمشروع بناء الحزب الثوري إلى آفاقه التاريخية، بما يضمن انتصار الثورة الشعبية الإجتماعية ويُمهّد الطريق لتحقيق مجتمع اشتراكي تسوده العدالة والمساواة والتحرر الشامل للبشر.

لبناء اليسار الثوري الأممي
يمكنكم الانضمام عبر الكود في الأسفل

حزب اليســـار الثوري في سـوريا
Partîya çepê ya şoreşgerî li Sûrîyê
Revolutionary Left Party in Syria

السعر 2000 ليرة سورية أو مساهمة لبناء الحزب وحتى مجاناً